



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 16 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص. ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3120598) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الحراكات الشعبية لا تنتهي إلا بمعالجة

الأسباب الجذرية التي أنشأتها..

[06]



الافتتاحية

الحركة الشعبية ستعود عاجلاً أم آجلاً

تسود الشارع السوري حالة من الغليان المصحوب بالترقب الحذر؛ فالوضع المعيشي للناس وصل حدوداً لا تطاق. وفوقها فإنّ عمليات رفع الدعم وانسحاب الدولة من أداء أي دور اجتماعي جارية على قدم وساق، بل وشهدت نقلة جديدة إلى الأمام بعد ما جرى في مجلس الشعب مؤخراً حيث شهدت عمليات الرفع الرسمي للأسعار موجة جديدة شاملة بينما الأجور الهزيلة على حالها.

حالة الاحتقان والغليان العام، والمصحوبة بقناعة باتت عميقة بأنّ السلوك الرسمي يصب بالضبط ضد مصلحة عامة السوريين وفي مصلحة قلة قليلة اقتصادية منتفذة وناهية، تدفع الأمور دفعاً باتجاه تجدد الحركة الشعبية.

قلناها قبل أكثر من عشر سنوات ونعيد تأكيدها، وأهم من يظن أنّ الحركة الشعبية يمكن أن تموت عبر قمعها أو الالتفاف عليها بأي شكل من الأشكال. الحركة الشعبية لا تنتهي إلا بانتهاء الأسباب التي أدت إلى ظهورها، وهي ظاهرة تاريخية يمكنها أن تستمر عقوداً من الزمن. وحتى إنّ انكفآت مؤقتاً، فهذا لا يعني أنها انتهت، بل هي تعيد ترتيب أوراقها وتلملم جراحها استعداداً لجولة جديدة أكثر نضجاً وأكثر وعياً وأكثر تنظيمياً.

مع ارتفاع مؤشرات واحتمالات تجدد الحركة الشعبية، يتضامن المتشددون في النظام والمعارضة مرة أخرى في سعي إلى إجهاضها وخنقها في مهدها، ويجري ذلك عبر الأساليب الرئيسية التالية:

• استحداث أصوات «معارضة» مصنعة هدفها تضليل الناس ومحاولة استكشاف الخريطة المسبقة للحركة الشعبية للتحكم اللاحق بها.

• التحريض على الأعمال المغامرة المتسارعة المتفرقة غير المدروسة، بحيث يسهل التعامل معها قمعياً. وعبر التعامل القمعي معها، تجري محاولة كسر ظهر الحركة قبل أن تنقف أي محاولة «تربوية البقية» الذين يفكرون في التحرك السياسي.

• التخويف من أشباح 2011 ومحاولة إيهام الناس بأنّه من الممكن أن تتكرر الأحداث نفسها والالام نفسها مرة أخرى.

إنّ أول ما ينبغي تثبيته هو أنّ النهر نفسه لا يمكن عبوره مرتين، وأنّ الإمكانيات التي لدى قوى الفساد الكبير داخل النظام أو لدى الأنماط من المعارضة المرتبطة بالغرب، هي اليوم أضعف بما لا يقاس مما كانت عليه عام 2011. وأيضاً، فإنّ درجة وعي الناس وحسهم السليم، هي الأخرى أعلى بأضعاف مما كانت عليه عام 2011.

إنّ حماية الحركة الشعبية القادمة يكون بالدرجة الأولى عبر تنظيمها لنفسها، وعبر تحيية المغامرين الفوضويين عن التأثير فيها، وعبر عقلنة شعاراتها ومطالبها بحيث يكون الأساس هو الجانب المطالب المشترك بين 90% من السوريين. وعبر هذا الجانب المحق والمتفق عليه، تقوم الناس بتنظيم صفوفها بشكل سلمي وفعال عبر نضالات متدرجة ومدروسة، تستخدم أشكالاً إبداعية من العمل بما في ذلك الأشكال المعروفة من النقاش والتجمع والعرائض والإضراب والتظاهر. ولكن اختيار الشكل المناسب والوقت المناسب والمكان المناسب ينبغي أن تقوم به الحركة نفسها، لا أن يتم دفعها نحو أفخاخ منصوبة مسبقاً، كما جرى بالفعل في السابق.

إنّ الظرف الدولي والإقليمي قد نضجاً تماماً لإنهاء الأزمة السورية والانتقال نحو سورية جديدة عبر تطبيق القرار 2254، والظرف الداخلي هو الآخر ينضج يوماً وراء الآخر، وينبغي أن تعمل كل القوى الوطنية داخل وخارج جهاز الدولة على حماية الحركة الشعبية القادمة عاجلاً أم آجلاً، وأنّ تساهم في توجيه طاقتها الإيجابية النابعة من صدور شعب مثقل بالتعب والهجوم والجراح، نحو بر الأمان...

شؤون عربية ودولية



إحراق القرآن و«إعادة الإقلاع الكبرى»

17

شؤون اقتصادية



إزالة الدولار في التجارة والاتجاه المتصاعد للتعاون الروسي

12

شؤون محلية



الأسعار ترتفع دون سقف والجوع يتعمق والدولة مغيبة!

05

شؤون عمالية



جرم ترك العمل في القانون السوري

02

جرم ترك العمل في القانون السوري



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



مشاهدات يومية من قهر الناس

الفقراء في أسوأ حالاتهم، يعيشون قهراً مزماً بسبب أشياء كثيرة ومنها الوضع المعيشي المتدني جداً، والذي يسوء يوماً بعد يوم، فالجميع واقع في حيرة من أمره، كيف سيتدبر معيشة يومه، سواء كان يعمل بأجر أو حرفي أو عاطل عن العمل؟ والأخير وضعه لا يحسد عليه! عند النزول إلى الأسواق لشراء بعض مما تحتاجه وهو عمل يومي لتأمين الحاجات وبكميات قليلة جداً، أي الحاجة اليومية فقط، تصدم بما هو معلن من الأسعار، وعندما يريد الفقير الحصول على حقه من الخبز أيضاً وهذه قصة أخرى تزيد عوامل الغضب والقهر، يصدم بكل تفاصيل حصوله على حاجته من الخبز أولاً، للوقت الذي سيمضيه وقوفاً في الصف حتى يأتي دوره، والدور يعني ساعات طوال من الانتظار، ويحصل على ما قررت له الحكومة من كميه قد لا تكفي حاجة عائلته، وفي حال أراد شراء الخبز من خارج الفرن فتلك الطامة الكبرى حيث السعر عشرون ضعفاً للربطة الواحدة فقد وصل سعر ربطة الخبز بالأمس أي يوم السبت أربعة آلاف ليرة خارج شبك الفرن، وإن أراد راكب السرافيس الوصول إلى عمله إن وجد سرفيساً، فإن الانتظار إلى وقت طويل سبيله الوحيد كي يصل إلى عمله، وقد يكلفه الكثير من المال.

الأحاديث التي تدور بين الفقراء في هذه الأزدحامات اليومية كثيرة ومتنوعة، ولكن القاسم المشترك بينها هو أزماتهم المستعصية على الحل منذ أمد بعيد، والتي يجري تعمييقها وتوسيع دائرتها لتشمل كل شيء إلى متى؟ وما يزيد الطين بلة، أو بشكل أدق ما يشعل الغضب أكثر، ويرفع مستوى التذمر وعدم الرضا الكلي عند أغلبية الشعب السوري المكتوي بالنار الحارقة التي يعيشها، هي سلوك الحكومة اليومي تجاه ما يحتاجه من مواد وجملة التصريحات التي يبلي بها أركان الحكومة والمعنيون مباشرة بحقوق المواطنين المعيشية والخدمية والصحية والتعليمية وغيرها من القضايا التي يصعب تعدادها، والتي تستفز السامعين لها وتوترهم أكثر.

تلك التصريحات التي يحملون فيها الفقراء مسؤولية فقرهم، وأن سلوك الناس هو المسؤول عن كل ما يحصل لهم من أوجاع، فمثلاً، الناس يستهلكون الخبز أكثر من حاجتهم، وقد يقوم بعضهم ببيع ما لديه من خبز زائد. التقنين الطويل للكهرباء سببه، مرة الأحوال الجوية بمختلف أوقاتها صيفاً أو شتاءً، أو تأخر وصول شحنات النفط بسبب الحصار الجائر والعقوبات، ومرة أخرى أن الناس يستهلكون الكهرباء فوق حاجتهم الطبيعية. الوقوف لساعات بانتظار السرفيس أو الباصات، لأن أصحابها يقومون ببيع المازوت، وبالتالي يقل عددها وينتظر الناس.

ما نود قوله، إن الحكومات المتعاقبة جميعها لا حلول لديها تقدمها للناس، همها الأساس هو جمع مواردها عبر المراسيم والقرارات التي تحمل الفقراء المزيد من الظلم وقهرهم أكثر، حيث تنهب تلك الموارد بأشكال مختلفة من جيوب الفقراء، مهما اختلفت المسميات، بينما الطرف الآخر العزيم على قلب الحكومات، يعيشون فساداً في لقمه الفقراء عبر الاحتكار والنهب والفساد! فهل يبقى الفقراء على حالهم أم سيغيرون واقعهم؟ إن غداً لناظره قريب.

نتيجة لانفجار الأزمة السورية واضطرار ملايين السوريين للنزوح والهجرة، ونظراً لربط الحكومة الاستقالات بموافقات أمنية وتعقيد الحصول عليها اضطر الآلاف من الموظفين لترك أعمالهم دون تقديم استقالاتهم وبشكل غير قانوني مما عرضهم للمساءلات والملاحقات القانونية، ومن أسباب ازدياد هذه الحالات في الآونة الأخيرة هو تدني نسبة الأجور والرواتب مما دفع مئات من الموظفين لترك أعمالهم والبحث عن فرصة عمل أخرى، لذلك كان لا بد من الإضاءة على موقف القانون السوري من جريمة ترك العمل.

المتعلقة بعقاب من يترك عمله لدى الدولة أو مؤسساتها قبل صدور الصك القاضي بقبول استقالته بالقرار الصادر باعتبار العامل بحكم المستقيل. وأن نتيجة الدراسة والإيفاد والتدريب في المعاهد والجامعات السورية يعتبر بمنزلة الإيفاد الوارد ذكره بالمادة 364 المكرر من قانون العقوبات وكل من أمتنع عن أداء التزامه بالخدمة يعاقب بالحبس من 3 إلى 5 سنوات وبغرامة لا تقل عن الراتب الشهري مع التعويضات لسنة كاملة إذا كان الالتزام نتيجة للإيفاد ببعثة أو منحة أو إجازة دراسية.

إن جريمة ترك العمل من الجرائم الأنية لا المستمرة وتسقط بمرور ثلاث سنوات على تاريخ وقوع الجرم وهي من جرائم الجنحة وحينما يعود العامل إلى عمله لدى الدولة للاتحاق بعمل آخر لديها لا يشكل جريمة ترك العمل لأن الوحدة المفترضة في شخصية الدولة تحتم عودته إلى العمل في إحدى مؤسساتها واستمراره في العمل لديها وتنفي عنه جرم ترك العمل.

وإذا أصدرت المؤسسة أو الإدارة صكاً بقبول استقالة العامل لديها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تحريك الدعوى العامة بحقه يعني هذا أنها لا تود استخدامه ولا فائدة من وضع نفسه تحت تصرفها ويتعين بالتالي إعفاؤه من العقاب.

المنقولة وغير المنقولة، وفي الأحوال كافة يحرم هؤلاء من حقوقهم لدى الدولة ويلزمون بالإضافة إلى ذلك بجميع الأضرار الناجمة عن ترك العمل أو الانقطاع عنه. ولا تطبق الأسباب المخففة التقديرية على الجرائم المعاقب عليها بموجب حكم هذه المادة «168» وما يليها من قانون العقوبات في حين أعفى القانون هذا العامل أو الموظف ولمرة واحدة من العقوبة إذا عاد إلى الخدمة أو وضع نفسه تحت تصرف الدولة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تحريك الدعوى العامة بحقه.

القضاء الجزائي يستطيع في جريمة ترك العمل المنصوص عليها في المادة 364 المكرر من قانون العقوبات المنوه عنه أعلاه التحقق من وجود أضرار مشروعة للغيب من مرض أو عجز أو توقيف أو حجز حرية، وإذا وضع المدعى عليه بهذا العذر أمام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه، حتى إذا صح لديها قيامه فلا يبقى وجه للمسائلة القانونية لهذا الشخص لأن فعله يكون قد توافر له المبرر الذي يجعله خارج نطاق العقاب، وهذا ما استقر عليه اجتهاد الهيئة العامة لمحكمة النقض ويمكن عرض مبررات غياب العامل أو الموظف أمام المرجع القضائي ليقول كلمته بشأن تطبيق أحكام المادة 364 المكرر من قانون العقوبات والمعدلة بالمرسوم التشريعي رقم 46 تاريخ 1973/7/23

فقد نص قانون العقوبات السوري على جريمة ترك العمل في المادة 364 منه والتي نصت على ما يلي:

اعتبر القانون الموظف بحكم المستقيل عند عدم وجود أسباب في الحالات التالية:

1- إذا لم يباشر وظيفته خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه مرسوم أو قرار التعيين أو النقل.

2- إذا ترك وظيفته دون إجازة قانونية ولم يستأنف عمله خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تركه عمله.

3- إذا لم يستأنف عمله خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء إجازته.

وقد عاقب القانون بموجب المادة 364 بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن الراتب الشهري مع التعويضات لمدة سنة كاملة كل من ترك عمله أو انقطع من العاملين في الوزارات أو الإدارات أو المؤسسات أو الهيئات العامة أو البلديات أو أي جهة من جهات القطاع العام أو المشترك قبل صدور الصك القاضي بقبول استقالته من المرجع المختص، وكذلك كل من اعتبر من هؤلاء بحكم المستقيل لتركه العمل أو انقطاعه عنه مدة خمسة عشر يوماً.

ويعاقب أيضاً بنفس العقوبة كل من امتنع عن أداء التزامه بالخدمة في الجهات المبينة أعلاه سواء أكان الالتزام نتيجة للإيفاد ببعثة أو منحة أو إجازة دراسية وتصادر أمواله



جريمة ترك العمل من الجرائم الأنية لا المستمرة وتسقط بمرور ثلاث سنوات على تاريخ وقوع الجرم وهي من جرائم الجنحة

مئات الآلاف يصوتون على الإضراب

يبدو التصويت على الإضراب سلاحاً مهماً له دوره الفاعل في الحركة العمالية الأمريكية، خاصة وأن العمال الذين لم ينتسبوا للنقابات، كانوا يشاركون في بعض عمليات التصويت على الإضراب في السنوات السابقة. ويبدو أيضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تشهد موجات من الإضرابات العمالية منذ عدة سنوات، وتطلق عليها وسائل الإعلام تسميات مختلفة مثل حمى الإضراب، صيف الإضراب، خريف الإضراب.

■ محمد الصراتي

كتبت جريدة واشنطن بوست إن نقابات سائقي الشاحنات وعمال النقل يريدون اتفاقية جديدة مع الشركات بحيث تضمن عقوداً لـ 5 سنوات. وزيادة على أجور العمال تبلغ 2,75 دولار للساعة هذا العام، وزيادة متسلسلة تبلغ 7,50 دولاراً للساعة خلال السنوات الخمس. بالإضافة إلى زيادة أجور عمال الدوام الجزئي الذين يشكلون نصف القوى العاملة من 16,20 دولاراً للساعة إلى 21 دولاراً للساعة.

وفي حال عدم استجابة الشركات لهذه المطالب، ستدعو النقابات التي تمثل 340 ألف سائق وعامل إلى إضراب عام على مستوى الولايات المتحدة. وقبل أسبوعين من انتهاء عقود 340 ألف عامل، نظمت النقابات نشاطات عديدة لتختبر استعداد العمال للإضراب، ومنهم 100 ألف من عمال المستودعات الذين يتفاوضون حوالي 10-15 دولاراً للساعة. استطاعت النقابات حشد 340 ألف عامل للتهديد بالإضراب، وحققت نصراً تاريخياً حسب وسائل الإعلام: زيادة أجور عمال الدوام الجزئي لتصبح 21 دولاراً للساعة. زيادة أجور عمال الدوام الكامل بـ 2,75 دولار للساعة هذا العام و7,50

تشهد الولايات المتحدة الأمريكية موجات من الإضرابات العمالية منذ عدة سنوات وتطلق عليها وسائل الإعلام تسميات مختلفة مثل حمى الإضراب صيف الإضراب خريف الإضراب



ألفاً من عمال الرعاية الصحية في 50 منشأة في عدة ولايات أمريكية قبل انتهاء عقودهم في 30 أيلول القادم. وهدد 150 ألفاً من عمال صناعة السيارات في شركات فورد وجنرال موتورز وستيلانتيس بالإضراب مع استمرار المفاوضات قبل انتهاء عقودهم في 14 أيلول القادم. ويبدو أن الخريف القادم سيشهد موجة من الإضرابات العمالية على إثر انتهاء عقود عمل مئات الآلاف من العمال. وتقف الأجور وتحسين ظروف العمل على رأس مطالب العمال.

النقابة بأن الشركات لم تترك خياراً سوى اللجوء إلى الإضراب، لذلك جرى التصويت لإظهار التضامن الثابت للعمال. وانضم الطيارون أيضاً إلى التصويت على الإضراب متضامنين مع المضيفات، وسينتهي التصويت يوم 29 آب. وحسب موقع بلومبيرغ، هدد 650 ألف عامل بالإضراب، أو شاركوا بالإضرابات خلال هذا الصيف وتشهد أمريكا صيفاً من الإضرابات. وقد وصفت جريدة ووركرز وورد هذا النشاط النقابي بحمى الإضراب. وحسب جريدة الغارديان، اعتصم 85

من ناحية أخرى، صوت 26 ألف من عمال الطيران على الإضراب لمدة شهر حسب جريدة بيبلز وورد، ويطالب العمال بتحسين ظروف العمل واعتماد نظام زيادات الأجور المتسلسلة لمدة أربع سنوات. فنقابة مضيفات الطيران تسعى إلى زيادة الأجور بنسبة 35%، وزيادة سنوية بنسبة 6%. وقدمت النقابة احتجاجاً على اعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية في قضايا مثل جدولة الطاقم وحقوقهم في الرحلات المجانية وتأمين غرف الفنادق عندما لا يتمكنون من العودة إلى منازلهم. وقالت رئيسة

دولارات أمريكية على طول مدة العقد. بالإضافة إلى الزيادات الجديدة في كل سنة. تشمل المكاسب الرئيسية الأخرى تكييف الهواء في جميع الشاحنات واعتبار يوم مارتن لوثر كينغ عطلة لأول مرة، وتوظيف 30 ألف وظيفة جديدة بدوام كامل. هذه الاتفاقية مؤقتة حتى يجري التصديق عليها من قبل النقابات. يبدأ التصويت عليها يوم 3 آب حتى 22 آب. وكان التهديد بالإضراب والتصويت على الإضراب كافياً لانتزاع بعض المكاسب من الشركات.

الطبقة العاملة



الولايات المتحدة تصويت عمال مدينة سان خوسيه على الإضراب بدأت النقابات التي تمثل أكثر من 4500 عامل في مدينة سان خوسيه يوم الثلاثاء الأول من الشهر الجاري التصويت من أجل تنفيذ إضراب عن العمل لمدة ثلاثة أيام إذا لم يتم التوصل من خلال المفاوضات إلى صفقة جديدة بأجر أفضل. يشمل عمال خدمات المدينة في قسم الإطفاء إضافة إلى مشرفين في مطار سان خوسيه، واختصاصيي الأشجار، والفنيين البيطريين في حديقة الحيوانات، ومسؤولي تطوير الإسكان. قالت النقابة، إن العرض الحالي من المدينة لا يكفي، لا سيما بالمقارنة مع وظائف مماثلة في مدن أخرى في منطقة الخليج. وأضافت النقابة، إن نتائج الإضراب ستعلن بحلول 7 آب. وتدعو النقابة مسؤولي المدينة إلى معالجة النقص في الموظفين الذي يؤثر على تقديم خدمات عامة عالية الجودة للسكان.



إضراب جديد لموظفي السكك الحديدية في بريطانيا أعلن اتحاد عمال السكك الحديدية والبحرية والنقل في بريطانيا الذين يعملون لصالح شركات تشغيل القطارات إضراباً جديداً عن العمل لمدة يوم واحد للاحتجاج على الأجور وظروف العمل. وتفاقم نزاع الاتحاد مع 14 شركة تعمل في مجال تشغيل القطارات حول الرواتب وظروف العمل مثل العمل الإضافي بسبب الخطط المثيرة للجدل التي تتبعها هذه الشركات. واتهم الأمين العام للاتحاد الحكومة بالسعي إلى إبقاء النزاع مستمراً بشكل مفتعل. وأضاف تبقى نقابتنا ملتزمة تماماً بالتوصل إلى تسوية تفاوضية بشأن الأجور والسلامة وظروف العمل، ولن يخضعوا لأي أحد. ومن الجدير ذكره أنه قد تضاعفت موجة الإضرابات المستمرة منذ أكثر من عام. بسبب تدني الأجور في قطاعات عدة، وخاصة في الأشهر الأخيرة في المملكة المتحدة، متأثرة بأعلى معدل تضخم في مجموعة السبع. وتجلي ذلك خصوصاً في المطارات ولدى عمال البريد وسكك الحديد ومقدمي الرعاية الصحية.



إضراب عمال المترو والترام في إزمير عن العمل أضرب عمال المترو والترام عن العمل الذي دعت إليه نقابة عمال السكك الحديدية التركية في مكان العمل، نتيجة تعذر الوصول إلى اتفاقية من خلال المفاوضات الجماعية. حيث لم تتوصل المفاوضات بين اتحاد أرباب العمل ونقابة عمال السكك الحديدية التركية، إلى أي نتائج. وأفاد رئيس اتحاد عمال السكك الحديدية في إزمير التركية في بيان صحفي، أنهم قرروا تنفيذ الإضراب بعد عدم الوفاء بمطالبهم المشروعة. وأكد أن العمال ما زالوا مستعدين للمفاوضات بشأن مطالبهم بقوله، أولئك الذين أجبرونا على تنفيذ هذا الإضراب، دعوهم يفكرون في الأمر، نحن جاهزون وبابنا مفتوح نحن في انتظارهم. وبسبب هذا الإضراب، بقيت العديد من محطات الترام فارغة.



العراق بعد إضراب دام أربعة أشهر انتهى يوم الثلاثاء الأول من الشهر الجاري الإضراب العام الذي نفذته عمال التنظيف في المؤسسات الصحية في كرميان بكوردستان حيث استمر إلى أكثر من أربعة أشهر. وعاد العمال إلى ممارسة أعمالهم بعد هذا الإضراب، لأسباب مالية وفنية. وأشارت بعض المصادر، إلى أن المشكلات المالية المتعلقة بالأجور والقضايا الفنية تم حلها مع الشركة الأهلية المتعاقدة مع عمال التنظيف وجرى تنظيم عقد قانوني جديد بين الطرفين لضمان حقوق العمال المتعاقدين مع الشركة. وكان سبب الإضراب عدم تجديد عقود عمال النظافة من قبل الشركة، إضافة إلى تأخر صرف رواتبهم بحجة نقص في السيولة المالية لدى المصارف. هذا وقد تسبب إضراب عمال النظافة في كرميان تراكم النفايات في المستشفيات، مما أجبر حكومة إقليم كوردستان على التدخل لتلبية مطالب العمال.

البؤس المكتسب...



قبل عدة سنوات وتحديداً قبل سنوات الأزمة كانت حياتها مستقرة وبسيطة، حياة جميلة خالية من الهموم والكوارث الاجتماعية من فقر وفقد وعوز وعجز وجوع. لتنفجر الأزمة في آذار 2011 وينفجر معها تشوه حياة الأنسة نهاد، وتبدأ الفواجع بضرب استقرارها وبسطة عيشها فاجعة وراء أخرى.

مراسك قاسيون

تأثر كرة الثلج

إن كان وضع الأنسة نهاد قبل الأزمة ينحدر ببطء تدريجي يكاد لا يرى، فإن انفجار الأزمة جعل من انحدار حياتها وتفاقم سوتها أشبه «بكرة الثلج» المنحدرة من جبل ثلجي، تبدأ صغيرة وتكبر كلما تدرجحت ويزداد ثقلها وحجمها. ومن الأيام الأولى توضح جلياً أن ما ينتظرها و ينتظر أهلها شيء لا يمكن وصف سوتها وتحمل شدة آثاره.

أنت المصيبة الأولى مبكرة حاملة معها خيال وتجلي المصائب التي تتبعها، في منتصف نيسان من العام 2011 تم فقد الأخ الأكبر للأنسة نهاد، هذا التغيب الذي يبدو وكأنه أسوأ شيء يمكن أن يحدث، وما إن مضت خمسة عشر يوماً حتى عاد أخوها جثة هامدة ليتضح أن أسوأ شيء يمكن أن يحدث لم يحدث بعد. في أواخر عام 2012 وتزامناً مع تفاقم الأوضاع الأمنية تفقد نهاد أخوها في يوم واحد وإلى الأبد، لتتجرد عائلتها من أبنائها الذكور وتبقى هي وأمها وأبوها وأخواتها الإناث الثلاث مفعوجين بهول ما حدث لهم، ومرة أخرى يظنون أن هذه الفاجعة هي أسوأ شيء يمكن

أن يحدث لهم، وما إن مضى على موت أخويها ثلاثة أشهر، حتى يزورهم الموت للمرة الرابعة زيارة قصيرة أخذاً معه ما تبقى لهذه العائلة من سند وأمان وطمأنينة. قتل أبوها وقتل معه كل ما تبقى من مشاعر وأحاسيس، وجردت العائلة بالكامل من ذكورها، ليتكرر الشعور ذاته ولكن هذه المرة بشكل أشد عنفاً ويتضح تماماً أن أسوأ شيء يمكن أن يحدث لم يحدث بعد.

الحياة المعيشية..

بعد نزوحهم وخروجهم من مدينتهم، تاركين وراءهم رفات أحبابهم، أجبرت نهاد كونها الأخت الكبرى على دخول سوق العمل لتعمل ما تبقى من - التي يصعب تسميتها «عائلتها» - إن ما تبقى هو أثر عائلة، أو خيالها، أو أجساد من تبقوا أحياء بدون أرواحهم. تعمل نهاد مدرسة لغة عربية في إحدى مدارس الدولة، ولا يخفى على أحد حال المعلمين عموماً، ومدرسي الدولة خصوصاً، فالراتب الشهري الذي تتقاضاه اليوم يبلغ 127,000 ليرة فقط لا غير، هذا الراتب الذي لا يكفي لشيء يذكر في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة المخيف، وهذا ما أجبرها على العمل في

كانت حريصة على عدم دخولهم سوق العمل وتشوهات، كان هدفها أن تحظى هذه الفتيات بفرصة التعليم وحياة لا جوع فيها بالحد الأدنى، هؤلاء الفتيات الأربعة أصغرهن اليوم في السنة الجامعية الثانية. وبتفوق لا مثيل له بالنظر إلى الظروف التي خرجن منها، الأخت الثانية تخرجت من كلية الطب، والأخت الثالثة في السنة السادسة من نفس الكلية، والأخت الأخيرة في السنة الثانية في كلية الهندسة المدنية. إن ما يطمئن قلبها، ويحيي روحها هو النظر إلى إنجاز أخواتها وإحساسها بما قدمته لهن.

إحدى ورشات الزراعة، هذه المهنة التي تتنافى وطبيعة جسدها الأنثوي، تتنافى مع طموحها ورغبتها، ولكن هول ما مرت به، وضغط الحياة المعيشية قتل طموحها، وقتل رغبتها، وقتل روحها وقتل إحساسها بنفسها.

مصدر شعورها بالرضا

بالرغم من كل المأسى التي مرت بها نهاد، وبالرغم من اغترابها عن ذاتها، وبالرغم من كل شيء حدث، إن ما يجعلها راضية وما يهون عليها حياتها، هو ما قدمته لأخواتها،

العمال بين البيان والجلسة الاستثنائية



من أعباء مالية كبيرة لتحقيقها ويرافق ذلك هدر سببه الفساد الذي تولده سياسة الدعم، قابل هذه السياسة ارتفاع كبير في عجز الموازنة». ونسأل المجلس الموقر هل حقاً أن الدعم المقدم وعلى شحته وتناقضه باستمرار، هو الذي أنتج الفساد، وهو الذي سبب الارتفاع الكبير في عجز الموازنة، أم تلك السياسات الخادمة لقوى النهب الكبير هي التي أنتجت الفساد ورعته بكل أشكاله الكبير منه والصغير، وهو الذي يؤدي إلى تردي سعر الصرف الناتج عن انخفاض القدرة الشرائية لليرة.

والسؤال المهم أيضاً هل هذه هي الإمكانيات المتاحة لدى الحكومة التي تستطيع أن تلبي أدنى متطلبات المعيشة للعمال، هي رفع الدعم عن المواد الأساسية للعباد، الذي صمت المجلس اتجاهها، لا بل أيدها البعض منهم.

إن إعادة توزيع الثروة المنتجة والمنهوبة من قبل أمراء الحرب وقوى النهب والفساد، بشكل عادل فهذا ليس من ضرورات الحكومة والمجلس، وبالتالي لم ير العمال أي

نبيك عكام

رغم وجود بعض التفاوت في الأجور في كلا القطاعين. هذه السياسات ليست بريئة، بل إنها عمل مدروس ومنظم بشكل دقيق، حتى تضمن زيادة تغول قوى الفساد والنهب، لكافة موارد البلاد، وخاصة في الإنتاج الحقيقي من صناعة وزراعة. واليوم ماذا بعد الجلسة التي أطلق عليها استثنائية لمجلس الشعب مع الحكومة. إن ما يهيم العمال وكافة العاملين بأجر في هذه المرحلة هو الحفاظ على القوة الشرائية ليرتهم وسد الفجوة الكبيرة بين الرواتب وأجور العاملين بأجر والمستوى المعيشي ومتطلباته الضرورية من غذاء وكساء وصحة لهم ولأسرتهم.

وبالعودة إلى بيان الحكومة الذي قدمته قبل ثلاث سنوات أمام هذا المجلس الموقر يقول البيان «إن الحكومة ستبحث عن الوسائل المؤدية إلى زيادة الدخل من أجور وحوافز للعاملين ولكن حسب الإمكانيات المتاحة»، واليوم تقول الحكومة: «سياسة الدعم وما تكلفه

منذ أن تبنت السلطات المعنية السياسات الاقتصادية الليبرالية تحت يافطة اقتصاد السوق الاجتماعي ازداد تدهور أحوال الحياة المعيشية للعاملين بأجر من خلال تثبيت الرواتب والأجور في حدود دنيا لا تصل إلى أدنى الحاجات الأساسية للغذاء، وعدم ربطها بمستويات تدهور الحياة المعيشية للعباد في قطاع الدولة وفي القطاع الخاص على حد سواء، إضافة إلى معاشات المتقاعدين، وأصبحت الفجوة كبيرة جداً بينهم، وبين متطلبات حياتهم المعيشية.

إنها «الحكومة» تريد أن تقول لنا، لا تتأملوا أي زيادة للرواتب والأجور، وكذلك هي أيضاً ليست بوارد العمل على وضع أي استثمارات في قطاع الإنتاج سواء الصناعي أو الزراعي. لأن اقتصاد الدول لا يدار بالعواطف والرغبات، وإنما يدار على أسس من العقلانية والموضوعية والواقعية. كما قالت الحكومة في هذه الجلسة.

المتوفرة» و«إرساء سوق عمل فعال» واليوم تدعي الحكومة أن استمرارها في سياسة التوظيف والاستيعاب الوظيفي، هي على حساب الرواتب والأجور. لكن من ناحية أخرى نرى النقابات بكافة مستويات مؤتمراتها النقابية تشتكي من نقص اليد العاملة في غالبية المنشآت والقطاعات المختلفة. أي

إشارة ضوء، قد تؤدي إلى تحسين الوضع المعيشي لهم. فلا يمكن أن تتحسن أجور العمال إذا لم يتم ربطها مع تطور متطلبات الوضع المعيشي، وعلى رأسها إعادة توزيع الثروة الوطنية المنهوبة بشكل عادل.

كما تحدث البيان الأنف الذكر عن «الاستثمار الأمثل للعمالة

الأسعار ترتفع دون سقوف والجوع يتعمق والدولة مغيبة!



ترتفع أسعار المواد والسلع في الأسواق بشكل يومي ولحظي دون رقيب أو حسيب، وخاصة المواد والسلع الغذائية الأساسية، لتكرس حالة انفلات سعري غير مسبوق وغير مبررة، والنتيجة الطبيعية لذلك مزيد من العوز والجوع المعمم!

■ سمير علي

فقد تراوحت نسب الزيادة السعرية على المواد والسلع في الأسواق بين 30-100% خلال فترة لا تتجاوز أسبوعين، وقد طالت الزيت النباتي والسمن وزيت الزيتون والرز والشاي والبن والحليب والألبان والأجبان والطحينة والحلاوة واللحوم... بالإضافة إلى لادوات الكهربائية والمنزلية والألبسة والمفروشات و...

فسعر كيلو السكر وصل إلى 12 ألف ليرة، وكيло السمن النباتي 27 ألف ليرة، والزيت النباتي 22 ألف ليرة، والبن 100 ألف ليرة، واللبنة 6500 ليرة، والجبنة 15 ألف ليرة، والبيضنة 1300 ليرة، وقرص الغلال 250 ليرة، وحتى الدخان من الإنتاج المحلي ارتفع سعره لمترين على التوالي خلال الأسبوع الماضي، فباكت الحمراء القصيرة «لف» على سبيل المثال ارتفع سعره من 2300 ليرة إلى 3000 ليرة، ثم إلى 3500 ليرة، بنسبة زيادة 52% خلال أسبوع واحد فقط! مقابل ذلك فإن معدلات الأجور «في العام والخاص» تراوح مكانها بين 100-300 ألف ليرة وسطياً!

الأسعار الرسمية غير معترف بها!

يتم تحديد أسعار غالبية السلع والمواد في الأسواق من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومديرياتها في المحافظات «مركزياً أو مكانياً» بالتنسيق مع المنتجين والمستوردين وبحضورهم وبحسب بيانات التكاليف التي يقدمونها، مع إضافة هامش الربح المحددة إلى حلقات التجارة، ومع ذلك لا يتم التقيد بهذه الأسعار، حيث يتم تجاوزها في الأسواق وبشكل كبير بحسب السعر التحوطى للدولار الذي تعاد عمليات التسعير على أساسه يوميا، وأحيانا عدة مرات بنفس

اليوم!

وقد أصبحت آلية التوزيع المتعارف عليها للبضائع والسلع من قبل المستوردين وكبار التجار على محال بيع المستهلك في الأسواق تقتصر على البيع النقدي ولكميات محدودة، مع وقف التوزيع أو تقنينه على بعض السلع مع كل متغير وتذبذب بسعر الصرف! فالتحكم والسيطرة على حركة البضائع والسلع في الأسواق «نوعاً وكماً وسعراً» أصبحت أعلى وأشد، وتزداد تركيزاً بيد القلة القليلة من كبار الحيتان يوماً بعد آخر!

ذريعة سعر الصرف الساقطة!

تجاوزت نسبة الارتفاعات السعرية الكبيرة ذريعة رفع الأسعار ارتباطاً بمتغيرات سعر صرف الدولار مقابل الليرة، فخلال الأسبوعين الماضيين استقر سعر الصرف الرسمي وانخفض في الموازي، ومع ذلك استمرت الأسعار بالارتفاع بنسب كبيرة دون ضوابط أو سقوف!

وعلى اعتبار أن أسعار السلع في السوق هي أسعار تحوطية تعتمد سعراً تجارياً للدولار أعلى من الرسمي والموازي سلفاً، فحتى ذريعة ارتفاع سعر صرف الدولار الجمركي الرسمي تعتبر غير مبررة!

فسعر الدولار الجمركي ارتفع من 6500 إلى 8500 تقريباً، بنسبة زيادة 23,5%، مقابل ذلك فقد كان السعر التحوطى بحدود 15 ألف ليصبح 20 ألفاً الآن، بنسبة زيادة 33% وهي أعلى من نسبة الزيادة على الدولار الجمركي، ولنصبح نسبة الزيادة التحوطية أكبر من 75% مع سقف مفتوح للزيادة فيها!

فمتغيرات سعر الصرف كانت ومازالت ذريعة لمزيد من النهب والاستغلال، تضاف إلى ذرائع العقوبات والحصار، مع الكثير من اللامبالاة الرسمية حيال ذلك، إن لم نقل الصمت الذي يعني الموافقة والتشجيع!

ذراع تدخل مشلول!

ذراع التدخل الإيجابي للحكومة في الأسواق «المصلحة المستهلك كما يفترض» المتمثل بالسورية للتجارة هو ذراع مشلول ومتحكم به أيضاً!

فالتشكيلة السلعية التي تتعامل بها السورية للتجارة، والمعروضة للبيع في صالاتها، عبارة عن مواد وسلع يتم التزود بها من التجار عبر آليات الشراء القطعي أو عبر آليات البيع بالأمانة، وهذه تلك من الآليات متحكم بها من قبل الموردتين وليس من قبل المؤسسة، نوعاً وكماً وسعراً، بما يضمن للموردين هامش أرباحهم، مع إضافة هامش ربح المؤسسة طبعاً! أما عن نسبة 15% من المواد المستوردة، التي من المفترض أن تستلمها المؤسسة بسعر التكلفة من المستوردين «رز- سكر- طون- سردين- شاي...» استناداً إلى تعليمات وقرارات رسمية، فهي كميات قليلة بالمجمل «بحال تم استلامها»، وبالتالي لا تأثير لها على مستوى تلبية احتياجات الاستهلاك!

ولم يقف الأمر عند ذلك، فقد واكبت السورية للتجارة الأسواق، ورفعت أسعارها لكافة السلع والمواد، الغذائية وغير الغذائية بنسب تتراوح بين 20-30% مع استمرار تسجيل غياب بعض المواد في منافذها وصلاتها! والأكثر من كل ذلك هو التقصير بتوزيع وتسليم المواد المقننة المدعومة «سكر- رز» للمستحقين، وابتلاع حقوق هؤلاء بمخصصاتهم المفترضة ضمن سياق سياسة تخفيض الدعم الجائرة، وصولاً إلى دورتين خلال العام وبواقع مخصصات عن 4 أشهر فقط، ما يعني الاضطرار للجوء إلى السوق لتأمين احتياجاتهم منها!

وحتى احتياجات السورية للتجارة من المواد الأساسية لتوزيعها عبر البطاقة الذكية يتم التزود بها من خلال المستوردين عبر المناقصات، وليس استيراداً مباشراً من قبلها! فالذراع التدخل للحكومة بالواقع العملي أصبح امتداد لأذرع المتحكمين بالسوق ولمصلحتهم، ومن الطبيعي بعد ذلك أن تكون أسعار السوق أدنى مما هي عليه في صالات السورية للتجارة، على العكس من ادعاءات

المؤسسة، ومن الطبيعي أكثر ألا تكون المؤسسة منافساً فاعلاً في الأسواق بالنتيجة! العين البصيرة ويد النهب والفساد الطويلة!

الأزمة بالواقع الملموس ليست بالمواد والسلع ومدى توفرها في الأسواق، فالسوق مليء بما لذ وطاب من السلع والمواد على اختلاف أصنافها وأنواعها، بل بأسعارها المرتفعة والمستمرة بالارتفاع دون ضوابط ودون مبررات، استغلالاً ونهباً وفساداً «بذرائع سعر الصرف والسياسات النقدية والعقوبات والحصار وبدونها»، وبواقع مستويات الدخل المتدنية، المرتبطة أساساً بالسياسات الأجرية الرسمية الظالمة والمجحفة، والعاجزة عن تأمين أبسط الاحتياجات الغذائية للأسرة، ولو بأدنى حدود هذه الاحتياجات بعد سلسلة تخفيض معدلات الاستهلاك التي فرضت على الأسرة طيلة السنوات الماضية وحتى الآن! يضاف إلى ذلك سياسات تقليص الإنفاق العام وسياسات تخفيض الدعم الجائرة على السلع والخدمات «سكر- رز- مازوت- غاز- كهرباء- طباطبة- تعليم...» التي كرس العوز مع تكبد تكاليف إضافية عليها، بما في ذلك الاضطرار للجوء إلى السوق السوداء على حساب الضرورات الحياتية الأخرى، وصولاً إلى تكريس تغييب دور الدولة، وابتلاع مهامها وواجباتها تبعاً!

فالأرقام المتداوله حول ما آلت إليه حال السوريين لا تعبر عن واقعهم الفعلي معيشياً وخدمياً، فالغالبية من السوريين أصبحوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، متجاوزين عتبات الفقر المدقع، وصولاً إلى الجوع الكارثي المعمم بكل ما تعنيه العبارة من معنى! ومن المفروغ منه أن المتحكمين بحياة السوريين وبمصائرهم، القلة من كبار حيتان النهب والفساد والنفوذ في البلاد، والمستقوين بالسياسات التوحشية التي أصبحت مفصلة على مقاسات جشعهم ونهبهم غير المحدود، لا يعينهم أمر العباد والبلاد، مع مساعي يائسة من قبلهم لتأييد هذا الواقع الكارثي منعاً لأي تغيير حقيقي منشود ومستحق يكنسهم مع السياسات الداعمة لهم، وهو ما يجب أن ينجز بأسرع وقت!

التحكم والسيطرة على حركة البضائع والسلع في الأسواق نوعاً وكماً وسعراً أصبحت أعلى وأشد وتزداد تركيزاً بيد القلة القليلة من كبار الحيتان يوماً بعد آخر

الحراكات الشعبية لا تنتهي إلا



مركز دراسات قاسيون

لسان حال الأغلبية من السوريين، ونتيجة المعاناة والجور والظلم والتدهور المستمر على كل الصعد، هي أنه «لم يعد هناك أسوأ مما يجري». لهذه المقولة جانبان متلازمان يعبران عن الاحتمالين الكامنين ضمنها؛ الأول إيجابي يعبر عن استعداد وتأهب للانخراط في العمل من أجل التغيير، للانخراط في نشاط سياسي واسع بأشكاله المختلفة للوصول إلى التغيير. الثاني سلبي يعبر عن اليأس أكثر مما يعبر عن الأمل، وهذا خطير لأنه يعني إما الانكفاء وعدم الانخراط في أي نشاط تغيير، أو الاندفاع بشكل يائس وغير مدروس...

الاندفاع اليائس غير المدروس هو ما يجري الدفع له بشكل مفضوح من جانب متشدد في النظام والمعارضة، وخاصة من شخصيات ظهرت فجأة وتم وضعها تحت مركز الضوء الإعلامي. الغرض واضح وهو محاولة استباق الحركة الشعبية التي تختمر ظروفها من جديد بشكل متسارع؛ استباقها عبر دفعها إلى الشوارع بشكل غير منظم وغير مدروس وعبر أعداد قليلة من الشباب المتحمسين، والهدف هو أن يجري كسر ظهرها مبكراً وقبل أن تكبر حتى تجري «تربية البقية» عبر الضربات الأولى. في إطار استباق الحركة أيضاً، فإن عدداً كبيراً من «المعارضين الطائرين»، لا يحاولون الدخول في صفوفها فقط، بل يسعون إلى التحول إلى مركز قيادتها وتوجيهها، بغرض الاستكشاف المسبق لها تمهيداً لتطويقها وإنهائها، أو لتحويلها مرة جديدة إلى مطية لتجديد العنف والحرب... والهدف بكل الأحوال هو بالحد الأدنى منع التغيير، وبالحد الأعلى إنهاء سورية بشكل كامل.

أمام هذين الجانبين/الاحتمالين، ورغم القهر الذي يعيشه الناس، إلا أنها تظهر قدراً من الوعي يدل على إحساسها السليم الذي اكتسبته من التجربة المرة ودفعت ثمنه عذابات كبرى؛ فمن جهة تعلم الناس أن التحرك ضرورة لأنه لا مجال للتغيير نحو الأفضل إن تركت الأمور لمن يتحكمون بها في النظام وفي المعارضة، بل ولا يمكن أن يتوقع المرء من المتحكمين سوى المزيد من الخراب والتدهور. ولكن في الوقت نفسه، وبالاستفادة من التجارب السابقة، تسعى الناس لدراسة خياراتها ولاختيار أشكال تحركها، فلا تحصر نفسها بشكل محدد، التظاهر مثلاً، بل تبحث عن أشكال إبداعية متعددة للنشاط، وتبحث عن تدرج مناسب له، بحيث تتجنب الوقوع في الأفخاخ المنصوبة لها من الداخل ومن الخارج...

الواسعة... هذه الحالة تتكرر في التاريخ بشكل دوري تقريباً، وهي ليست جديدة، ولكن تفصل بين دورة وأخرى فترات زمنية طويلة، من 50 إلى 100 عام، ما يجعل الأمر مفاجئاً وغير معتاد بالنسبة لمن يعاصر موجة كهذه. وتعقبها بعد انتهائها فترة هوء، ما هي في نهاية المطاف إلا فترة كمون لنهوض ونشاط سياسي واسع جديد للجماهير.. وخلال فترة الهوء والكمون، تتراكم المشكلات التي تتطلب الحل، وتتراكم المطالب التي تبقى دون حل، وتتراكم درجة شحن المجتمع لانفجاره اللاحق، وكل ذلك يخلق سراباً ووهماً بأن كل شيء بخير ويتعود أولو الأمر على التعاطي بعدم جدية، وباستخفاف مع مطالب المجتمع، وتزداد ثقتهم بأنفسهم مقتنعين أن جهاز دولتهم القمعي القوي قادر على حل كل المشكلات.. ولكن عندما تأتي الموجة الجارفة التي يعبر عنها النشاط السياسي المستقل للجماهير، المستقل عن جهاز الدولة، والمستقل عن البنى السياسية التقليدية، فإذا بها لا تبقى ولا تذر، لأن طاقتها المخزونة

خلال الكمون تكون هائلة وقادرة على صنع المعجزات. وهي بجوهرها تعبير عن نضج موضوعي لضرورة إحداث تغييرات عميقة في المجتمع وفي بناء الاقتصاد والاجتماعية، والسياسية. «الافتتاحية: درس أساسي، 29 آذار 2011».

«الحركة الشعبية في جوهرها، هي النشاط السياسي العالي للناس، والذي يرتدي أشكالاً شديدة التنوع والغنى. وهذه الحركة هي أقرب ما تكون إلى «قدر موضوعي»، أي إنها محكومة بقوانين تاريخية، ولا يمكن توليدها عبر «التامر الفوقي» أو عبر اجتهاد مجموعة من «النخب»، بل إن ظهورها في جوهره هو مسألة عفوية، ناتجة عن ارتفاع مستوى عدم الرضا الاجتماعي بشكل تدريجي ولكن طويل الأمد. هذا لا ينفي بحال من الأحوال، أن كل حركة شعبية تواجه محاولات عديدة للاندساس ضمن صفوفها وللتأمر عليها من داخلها ومن خارجها، من النظام المستهدف ومن أطراف خارجية. لكن ما ينبغي التأكيد عليه أيضاً، هو أن



الاندفاع اليائس غير المدروس هو ما يجري الدفع له من جانب متشدد في النظام والمعارضة وخاصة من شخصيات ظهرت فجأة للوهة الإعلامي

الشعبية تصعد و«النخب» تنحط: 30 تشرين الأول 2022».

ثانياً: موضوعية الحركة الشعبية ودوريتها

«إن التحركات الشعبية الراضة لطريقة العيش السابقة التي تكونت وترسخت أثناء سيادة نظام الاستعمار الجديد، بما أفرزته من أنظمة اجتماعية اقتصادية-سياسية، هي تعبير عن موجة موضوعية لا يمكن منع انطلاقتها». «الافتتاحية: ملاقة الجماهير بملاقة مطالبها، 22 شباط 2011».

«الأزمة الرأسمالية الاقتصادية العالمية هي أزمة شاملة وعميقة وليست عابرة ومؤقتة، وتثبت انسداد الأفق التاريخي أمام الرأسمالية كنظام، وبالمقابل انفتاح الأفق أمام قوى العملية الثورية في العالم. وبعد الذي حدث في تونس ومصر، وما يجري في العديد من البلدان العربية، لم تعد قضية عودة الجماهير إلى الشارع محل نقاش، كذلك موضوعة أن «البدائل تكونها الحياة في رحم عملية التغيير الثوري» لم تعد محل نقاش أيضاً، خصوصاً أننا نمر بمرحلة ثورة وطنية ديمقراطية معاصرة تندمج فيها المهام الاجتماعية الجذرية اندماجاً وثيقاً مع المهام الوطنية العامة ومع المهام الديمقراطية. وهذا يؤكد أن فضاءً سياسياً جديداً يولد وآخر يموت، فالجماهير كانت ولا تزال هي القوة المحركة لكل الانتفاضات في التاريخ». «بلاغ عن اجتماع مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، 4 آذار 2011».

«الحركة المتصاعدة المستقلة نسبياً للنشاط السياسي للجماهير الشعبية

في هذا السياق، ربما يكون من المفيد أن توضع بين يدي الحركة الشعبية بطورها القادم، وبشكل مختصر، بعض الطروحات النظرية والعملية المتعلقة بالحركة الشعبية، والتي طرحها حزب الإرادة الشعبية عبر السنوات الاثنتي عشرة الماضية:

أولاً: تعريف الحركة الشعبية

«الحراك الشعبي هو ظاهرة موضوعية إيجابية تعبر في العمق عن حاجات المجتمع ومتطلباته». «بلاغ عن اجتماع رئاسة مجلس اللجنة الوطنية، 19 نيسان 2011».

«الحركة الشعبية بمعناها الواسع، هي انخراط متزامن لأعداد كبيرة من الناس ضمن مجتمع معين، في النشاط السياسي». «الموجة الآتية من الحركة الشعبية، 5 أيلول 2021».

«الحركة الشعبية، أو «النشاط السياسي المتصاعد للجماهير»، هو ثلاثة الأثافي في إيقاد نار التغيير. الأولى هي أن «النخب» أو من هم «فوق»، لم يعودوا قادرين على إدارة الأمور وممارسة الحكم، والثانية أن من هم «تحت» لم يعودوا يحتلمون العيش ضمن الظروف نفسها. وتأتي الحركة الشعبية لنضع الأساس الثالث للتغيير الذي لا يكتمل إلا بتحول «النشاط السياسي المتصاعد» إلى «نشاط سياسي متصاعد ومنظم للجماهير» ... وإذا كان حال من هم «تحت» هو في صعود متواتر ومستمر، فإن حال «النخب» الذين هم «فوق» يسير بشكل متسارع نحو مزيد من الانحطاط والهزال». «افتتاحية قاسيون 1094: الحركة

بمعالجة الأسباب الجذرية التي أنشأتها..



مختلفة، أقصاها كان التظاهر... لم ينزل الجميع إلى الشارع، لا بل الأكثرية المسماة بال«الصامته» لم تنزل إلى الشارع، وهذا لم يعن إطلاقاً أنها بذلك أصبحت في موقع التأييد للوضع السابق، فالأم يعود صمتها «تظاهراً»؟ وهل هي تعد بذلك خارج الحراك أو النشاط السياسي؟؟... الأكثرية الصامته، صامته تظاهراً فقط وليست، ولن تبقى، صامته بأشكال التواصل السياسي والتنظيمي والتنسيقي، وما صمتها تظاهراً إلا لأنها لم تصادف ذاتها فيما يرفع من شعارات، وبالأخص في المسألة الاقتصادية - الاجتماعية والمغيبية عمداً. «[الحركة الشعبية والأكثرية «الصامته»](#)، 20 أيار 2011».

«إذا كانت الحركة الشعبية قد انفكّت مؤقتاً بسبب السلاح والعنف والقمع والتدخلات الخارجية، فهذا لا يعني إطلاقاً أنها انتهت، بل قطعت المرحلة الأولى في تطورها، وهي الآن في حالة يقظة وتحفز إلى حين عودة الوقت المناسب، فالأزمات التي أنزلت الناس إلى الشوارع لم تحل بل ازدادت تعقيداً، وسلطة السلاح المنتشرة في كل مناطق سورية حالياً، لن تكون لها الكلمة العليا حين يقرر السوريون أن الوقت قد حان لمواصلة المشوار». «[افتتاحية قاسيون 1009: بعد 10 سنوات.. الحركة الشعبية ستعود](#)، 14 آذار 2021».

«ينبغي أن يكون واضحاً أن الحركة الجماهيرية لا تقتصر على شكل بعينه، ولا تقتصر بالتأكيد على شكل المظاهرات على أهمية هذا الشكل. بل تشتمل عدداً كبيراً من الأشكال، بينها العرائض والإضرابات والتجمع والنقاش السياسي. وكل شكل من هذه الأشكال له وقته المناسب، وينبغي على

الشعبية و2254، 22 آب 2021».

ثالثاً: أشكال الحركة الشعبية

«إن ما يحاول البعض تسويقه، وعلى رأسهم الأمريكيون، من أن الحراك عفوي ويجب أن يبقى عفويًا هو خطأ كبير، فالعفوية تعني تسليم زمام المبادرة لقوى غير معروفة التوجهات لإدارة هذا الحراك، وعلى العكس يجب أن تتحول الحركة الشعبية إلى أشكال تنظيم تعرف ما تريد حتى وإن كانت بدائية، وذلك لتبقى ضمن إطار الوحدة الوطنية التي يعبر كل منا عن نفسه بها، وبأشكال مختلفة». «[يجب حماية الحراك الشعبي الناشئ من التطرفات المختلفة](#)، 6 أيار 2011».

«إن الحركة الشعبية التي بدأت بالتعبير عن نفسها في البلاد، ولو بوسائل بدائية، ولو استخدمت من قبل قوى مشبوهة في بادئ الأمر لأهداف أخرى، هي حركة مطلوب استمرارها وإيجاد أشكال سليمة وقانونية لتعرف عن ذاتها بشكل دائم، وفي ذلك تتم رعايتها وحمايتها لأنها الضمان الوحيد والحقيقي للإصلاح الشامل المطلوب في البلاد». «[افتتاحية قاسيون 502: قانون الانتخابات.. منظم للحركة الشعبية](#)، 13 أيار 2011».

«الحركة الشعبية التي بدأت كاحتجاج على مظالم محددة ما كانت لتستمر وتتسع تظاهراً إلا لأنها أصبحت تعبيراً عن حاجات ملحة وضرورية ومترابطة للتعبير والإصلاح الجذري، فاكتملت صفة موضوعية وعمامة، ووضعت البلاد جدياً على مفترق طرق، بما يمنح العودة إلى الوراء كما يتمنى البعض، وبما يدفع بالضرورة المزيد من الشرائح الاجتماعية للنشاط السياسي بأشكال

في كل أوروبا - أنجزت مهماتها رمت بالفضاء السياسي القديم، غيرت بنية الدول ثم عاد الشارع إلى حالة ركود لمدة خمسين عاماً. في المرة الثانية التي جرى فيها نهوض، انتقل مركز الحركة إلى الشرق لأن العالم «بالمعنى الرأسمالي» كان يعتبر فقط أوروبا... 1905 «في روسيا» والذي ثبت عام 1917 عبر حركة واسعة لنشاط الناس السياسي في كل العالم الأول استمرت عملياً حتى عام 1945 بعد ذلك جرت العودة التدريجية إلى المنزل من قبل الناس». «[د. جميل: الحركة الشعبية مستمرة إلى عقود ولا مفر من التغيير.. نسف سايكس بيكو بوحدة شعوب الشرق واتحاد دوله](#)، 5 نيسان 2021».

«الحركة الشعبية كظاهرة تاريخية، لا تنتهي دون تحقيق مهامها، هذا ما أثبتته تجارب التاريخ، وما تثبته تجارب الحاضر في كل مكان جرى فيه خداع الحركة بطورها الأول عبر تغييرات شكلية، وبدأت بالعودة مجدداً إلى استعمال عملية التغيير المطلوبة». «[افتتاحية قاسيون 1032: الحركة](#)

الحركة الشعبية التي نشدها «ليس في السويداء أو سورية فقط، بل وفي العالم بأسره ووصولاً حتى إلى الولايات المتحدة»، ليست حركة مؤقتة أو عابرة، بل هي حركة ستمتد إلى عدة عقود قادمة، ولن تستكين حتى تحقق مهمتها التاريخية في تغيير وجه العالم، هذا ما نعلمنا إياه قراءة تاريخ القرون الثلاثة الماضية، ابتداء من الثورة الفرنسية وحتى اليوم. وهذا ما تثبته الوقائع عبر العالم بأسره». «[في السويداء... ملامح أولى لموجة جديدة من الحراك الشعبي](#)، 14 حزيران 2020».

«حركة الناس ستستمر إلى عقود ولن تنتهي قبل إنجاز مهامها في التغيير... ولكي نفهم الحالة تماماً أقترح أن نوسع دائرة النظر. كل المجتمعات تمر في حالات من هذا النوع؛ ولو حظ منذ سنة 1789، أي: منذ الثورة الفرنسية، درجة نشاط سياسي عال للناس تستمر لفترة طويلة، تنزل الجماهير إلى الشارع ولا تعود إلى المنزل إلا بعد إنجاز مهمتها، وهذه الفترة عادة - إذا تابعنا جيداً - هي خمسون عاماً، أول نزول حركة واسعة للجماهير كانت 1789، انتشرت



**الحركة الشعبية
في جوهرها هي
النشاط السياسي
العالي للناس
والذي يرتدي
أشكالاً شديدة
التنوع والغنى
وهذه الحركة
هي أقرب ما
تكون إلى «قدر
موضوعي»**

ما دامت الأسباب قائمة



الحركة نفسها أن تختار الأشكال المناسبة في الأوقات المناسبة وفي الأماكن المناسبة، بحيث تحافظ على نفسها وعلى قدرتها على تجميع المتضررين وتنظيمهم بشكل سلمي يضمن قوة الحركة واستمراريتها وقدرتها على الفعل والتغيير». **«ينبغي حماية وتنظيم الموجة القادمة من الحركة الشعبية، 2 آب 2023».**

«الحركة الشعبية هي مستقبل سورية ودونها لا يمكن تصور الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المستقبل، ودونها لا يمكن الحديث عن الوحدة الوطنية، فهذه الحركة بجمهورها العريض هي حركة نظيفة خرجت للتعبير عن مطالب محقة ومشروعة، ولكن هذه المطالب أتت على أيدي قوى غضة غير ناضجة بالمعنى السياسي بعد، بحيث كان من الممكن استغلالها والدخول بين صفوفها وتلوينها». **«جميل لإذاعة شام أف إم 2 آب 2011».**

رابعاً: الأسباب التي أدت إلى الحركة الشعبية في سورية

«السياسات الاقتصادية- الاجتماعية المتبعة، خاصة خلال السنوات الخمس السابقة، هي المسؤول الأول عما آلت إليه الأمور في البلاد... إذ خلقت هذه السياسات ووسعت الأرضية الاجتماعية للاحتجاجات المتسعة وما سببت من إخلال في الاستقرار السياسي للبلاد». **«بلاغ عن اجتماع رئاسة مجلس اللجنة الوطنية، 19 نيسان 2011».**

«إن انطلاق الحركة الشعبية في سورية... في معناه العميق جاء تحت ضغط ضرورات داخلية تتعلق بالفساد ومستوى المعيشة ومستوى الحريات السياسية، وجاء أيضاً جزءاً وامتداداً لحركة شعبية عالمية معادية في جوهرها لعفن النظام الرأسمالي العالمي وعجزه عن حل المشكلات المتفاقمة والمتراكمة على المستويات كافة، وسورية باعتبارها دولة نامية هي أحد الأماكن التي تحاول الرأسمالية تفريغ أزمته فيها، ولذا فإن الحركة الشعبية في سورية التي تعبر عن النشاط السياسي المتصاعد للجماهير في أشكالها المختلفة، خرجت لتحل مشكلاتها المتفاقمة خلال عقود من جهة، ولتؤدي في الوقت نفسه دوراً وطنياً في مواجهة تصدير الأزمة الرأسمالية العالمية إليها». **«افتتاحية قاسيون 564: الحركة الشعبية وبناء النظام الجديد، 31 تموز 2012».**

«إن انطلاق الحركة الشعبية في سورية كان لأسباب داخلية بالدرجة الأولى، تتكثف في بنية اقتصادية اجتماعية ليبرالية ناهية، أفقرت الناس وهمشتهم، وفوق ذلك فهي بنية يغلب عليها الطابع الأمني ومستوى حريات سياسية شبه معدوم، ما قطع الصلة بين الناس والسياسة، وبينها وبين جهاز الدولة، وراكم الآلام في الصدور حتى انفجرت دفعة واحدة». **«افتتاحية قاسيون 1009: بعد 10 سنوات.. الحركة الشعبية ستعود، 14 آذار 2021».**

«إذا أردنا أن ننظر بعمق إلى ما جرى في السنوات العشر الماضية، وبشكل خاص حركة الشارع، أو بكلام آخر أكثر علمية، درجة النشاط السياسي العالي في المجتمع، الذي لف المنطقة كلها، ما هو سببه؟ سببه الضرورات؛ الضرورات التي طرحت نفسها سياسياً- اقتصادياً- اجتماعياً. والمشكلة الأولى، هي أن القوى السياسية الموجودة كانت في حالة موت سريري، أي إنها كانت ضمن فضاء سياسي قديم يحتضر. المشكلة الثانية، هي أن الفضاء السياسي الجديد الذي يعبر عن هذه الحركة لم يكن قد تشكل بعد. أي إننا كنا في حالة مخاض بين قديم يموت ولم يمت بالمعنى السياسي- البنية السياسية، وبين جديد يولد ولم يولد بعد. هذه الحالة التي عبر عنها غرامشي بالقول، إنه في اللحظة بين القديم الذي يموت والجديد الذي لم يولد تظهر الوحوش». **«د. جميل».**

إذا كانت الحركة الشعبية قد انفكحت مؤقثاً بسبب السلاح والعنف والقمع والتدخلات الخارجية فهذا لا يعني إطلاقاً أنها انتهت



«البعض يرفع في وجه الحركة الشعبية شعار الوطنية ويريد من خلال ذلك استمرار فساد، وديمومة قمعه، وإنقاذ نفسه من المحاسبة... والآخر يدعونا إلى مناحة على هامش «كرنفال» الدم السوري لتبرير ما لا يبرر وطنياً وأخلاقياً، ويشرعن الخيانة الوطنية». **«الموقف اليومي... والحركة الشعبية، 17 آب 2011».**

«الخطأ في التعامل مع الحركة الشعبية وفق الخيار الأمني المفرط يمنع تطورها الطبيعي ويشوهها ويعقد الأمور... ويجب أن تكون صارمين أيضاً مع أولئك الذين يريدون دفع الحركة الشعبية من داخلها إلى مهلكها لمنعها من اقتطاف ثمار الشعارات المشروعة والمحقة التي طرحها الشارع في البداية... فلا مساومة مع النظام في قصة الحل الأمني والقمع البحث، لأنه عملياً حول الحركة الشعبية باتجاه آخر وهذا مقصود. هناك في النظام من يريد أن يجهض الحركة الشعبية ويدفعها دفعا إلى مكان آخر، وهناك خارج النظام من يريد الاستيلاء على الحركة الشعبية وأيضاً دفعها إلى مكان آخر، والطرفان وخذوها كلمة مني، سيتبين أن معلمها واحد في النهاية». **«د. جميل: لا أحد يستطيع أن يدعي أنه يمثل حركة الشارع، 4 تشرين الثاني 2011».**

«سيكون منطقياً خوف القوى المتشددة في النظام من الحركة الشعبية، وخصوصاً رموز وأركان الفساد الكبير، التي ترى في الحركة الشعبية السلمية والمطالبة بالتغيير طرفاً قادراً على فضح ذلك الفساد ومحاربه بكل الطرق الحضارية والسلمية، أن تسعى بحجة وجود المسلحين وهم موجودون، إلى ضرب السلمي قبل المسلح بخطط مقصود، حتى تفلت تلك القوى من سيف التغيير الذي سيبقي

الحركة الشعبية مستمرة لعقود ولا مفر من التغيير.. نسف سايكس بيكو بوحدة شعوب الشرق واتحاد دوله، 5 نيسان 2021».

خامساً: عوامل تخريب الحركة الشعبية وتقويضها

«الإمبريالية وخاصة الأمريكية، تحاول تأريض هذه الموجة أو التحكم بمسارها بطريقتين، الأولى، بحصر نتائجها بالتغييرات السياسية الشكلية ومنعها من أن تتعمق وتصل إلى إحداث تغييرات اقتصادية اجتماعية- سياسية عميقة، أملاً بالحفاظ على الوضع السابق مع بعض التجميل؛ والثانية، بدفع الأحداث نحو فوضى شاملة ليصبح تدخلها المباشر ممكناً، لا بل مطلوباً، وذلك عبر الاستفادة من إغراق الانتفاضة بالدماء، ما يسمح لها لاحقاً بإعادة إنتاج أظلمة جديدة تابعة لها». **«الإفتتاحية: ملاقات الجماهير بملاقات مطالبها، 22 شباط 2011».**

«يجري الخلط في الكثير من المفاهيم المتعلقة بالحركة الشعبية في سورية، بدءاً من مفهوم الحركة نفسها مروراً بمكوناتها والأطراف المشاركة فيها، بما وصل إلى حدود اتهام شرائح واسعة من المجتمع بالخيانة والجبن، ومحاولة لباسها لباساً واحداً وتجاهل التمايز بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، بينما يكمن الخلط الأهم في طبيعة الإصلاح والتغيير المنشود الذي لا شك أنه يختلف باختلاف مصالح تلك الطبقات والشرائح. ولم يكن من شأن هذا الخلط إلا أن أصبح عميقاً للحركة ومغيباً لأهم عناصر التغيير الحقيقي، وممهداً للاستعصاءات المدمرة من كل شائكة ولون». **«الحركة الشعبية والأكثرية الصامتة»، 20 أيار 2011».**

فالحركة ستعود... عاجلاً أم آجلاً!



بالدروس الثمينة التي تعلمتها، لتتابع الطريق من أعلى منصة معرفية وصلت إليها. وبكلمة، فإن التنفيذ الكامل للقرار 2254 سيكون إشارة البداية لانطلاقة جديدة أقوى وأكثر انتظاماً لحركة شعبية تحت **الخطا** نحو بناء سورية جديدة، قوية وعادلة، وتليق بتضحيات وتاريخ أبنائها، وليقون بها!». **«افتتاحية قاسيون 1032: الحركة الشعبية و2254، 22 آب 2021».**

سورية ليست استثناءً أيضاً بما يخص الحركة الشعبية وصعودها، مع خصوصية أنها في سورية كاملة، تراقب وتتخضر للظفر المناسب للعودة بزخم أعلى وبتنظيم أعلى. وعودتها هذه هي ضرورة لا مفر منها، وستكون هي ذاتها إحدى أدوات الدفع باتجاه إنهاء الأزمة عبر القرار 2254، وستكون هي ذاتها المسؤولة عن تنفيذه للوصول بالبلاد نحو التغيير الجذري الشامل، وفي الوقت نفسه فإن تنفيذ القرار سيكون رافعة لها، تفتح أمامها أفاقاً أوسع لتنظيم نفسها وصولاً إلى تحقيق مهامها». **«افتتاحية قاسيون 1094: الحركة الشعبية تصعد و«النخب» تنحط!، 30 تشرين الأول 2022».**

تمكن الشعب السوري من تقرير مصيره بنفسه، وهذا الكلام هو في جوهره، تمكن الحركة الشعبية السورية من إعادة تنظيم صفوفها، لأن ذلك هو الأداة الأساسية لإنفاذ حق السوريين في تقرير مصيرهم». **«افتتاحية قاسيون 1009: بعد 10 سنوات.. الحركة الشعبية ستعود، 14 آذار 2021».**

«الحركة الشعبية التي انطلقت عام 2011 لم تكن في جوهرها إلا تعبيراً عن أزمة وطنية عميقة لا تحل بغير تغيير وطني جذري شامل، اقتصادي- اجتماعي ديمقراطي، يصب في مصلحة الأغلبية المفقدة من السوريين... إن تحقيق مهام التغيير يصبح ممكناً فقط حين تتحول الحركة من «نشاط سياسي عال» إلى «نشاط سياسي عال ومنظم». وفي الخصوصية السورية، فإن الوظيفة المباشرة للتنفيذ الكامل للقرار 2254 باتت تتلخص في مسألتين، أولاً: تنفيذ القرار هو الإنجاز المكافئ للتضحيات التي بذلتها الحركة الشعبية السورية بأشكالها المختلفة في طورها الأول... ثانياً: إزالة التدخلات السلبية المختلفة التي قطعت وشوّهت تطور الحركة خلال السنوات الماضية، مع احتفاظ الحركة في ذاكرتها

الحركة الشعبية عبر قسم السوريين عمودياً وفقاً لثنائيات وهمية وإغراقهم في دماغهم، حيث تحول الشعب بمواليه ومعارضيه إلى أداة لصراع النخب الناهية فيما بينها، بدل أن يكون موحداً على أساس مصلحته الاقتصادية الاجتماعية والوطنية والديمقراطية ضد تلك النخب جميعها». **«افتتاحية قاسيون 1009: بعد 10 سنوات.. الحركة الشعبية ستعود، 14 آذار 2021».**

سادساً: عوامل استمرار الحركة الشعبية
«هذه الحركة ليست غيمة عابرة وليست سحابة صيف، وليست قضية مؤقتة. سورية والعالم العربي وكل العالم دخل في مرحلة حراك جماهيري عميق سيستمر عقوداً وسوف يحدد حركة التاريخ خلال الفترة القادمة... «مهمتنا جميعاً إنقاذ الحركة الشعبية والحفاظ على سلميتها ومنع العنف ضدها، والذي بحجته يراد إدخال البلاد في أتون حرب أهلية، لكي يستطيع الفاسدون الكبار النجاة بما نهبوه من أموال والهروب من المحاسبة». **«د. جميل، لقاء شام إف أم 21 تشرين الأول 2011».**

«الحركة الشعبية السلمية، والوطنية موضوعياً، وبقوة الطاقة الكامنة، والدفع الذاتي، ستلطف كل تلك الطفيليات التي تعتاش عليها من هنا وهناك، ومن يحاول حرفها عن مسارها، وستتلور برنامجها المتكامل وطنياً واقتصادياً اجتماعياً وديمقراطياً، والذي يعبر عن مصالح الشعب السوري الواحد، بعيداً عن الروح الكيدية والثأرية. هكذا تقول تجارب معظم الحركات الشعبية في التاريخ، وهذا عهدنا بالشعب السوري كما تؤكد تجربته التاريخية الخاصة». **«الموقف اليومي: والحركة الشعبية، 17 آب 2011».**
«وظيفة الحل السياسي عبر القرار 2254 هي

مسلطاً على رقابها طالما الاحتجاجات السلمية قائمة ومستمرة حتى تحقيق المطالب. وبالوقت نفسه فإن بعض قوى المعارضة المطالبة بالتدخل الخارجي تمارس دور قوى الفساد نفسه في جهاز الدولة، وذلك بدفع الحركة الشعبية إلى التطرف والتسلح ورفع شعارات غير واقعية بهدف رفع منسوب الدم واستدراج التدخل الخارجي، وتهيئة المناخ النفسي- الاجتماعي له، مستفيدة من عنف صنوها الآخر في النظام، لذا فهي منطقياً عدو للحركة الشعبية لا يختلف بالجواهر عن قوى الفساد داخل جهاز الدولة، وهي لن تعترف إلا بحركة شعبية ترفع شعارات مطالبة بالتدخل الخارجي وتدويل الأزمة على الطريقة الليبية، أما الشعارات الراضية للتدخل الخارجي والمطالبة بالوقت نفسه بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية فهي «مؤامرة» من النظام وصنوعة يديه». **«لماذا الخوف من الحركة الشعبية؟، 15 تشرين الثاني 2011».**

«ينبغي لتحديد الحركة الشعبية إضافة إلى محاولات قمعها وتسليحها - المحاولات التي لم تنفع في إجهاضها- ينبغي إيهامها بالتغيير، وإلا فإنها ستواصل صعودها حتى تطرد الجهتين المتطرفتين من ساحة الوطن وتعيد توزيع الثروة جذرياً، ولن تكتفي بذلك وإنما ستعزز الوحدة الوطنية وتتجذر في الموقف الممانع وتطوره نحو المقاوم، الأمر الذي يتناقض كلياً مع مشروع أمريكا التفتيتي في المنطقة ويتناقض مع مصلحة فاسدي الطرفين». **«الافتتاحية: احتمال ثورة مضادة.. تحت سقف الحوار!!، 27 آذار 2012».**

«إن الطروحات الطائفية، والطروحات التي تبنت خيار العنف، كانت خدمة كبرى لأعداء التغيير الجذري في النظام والمعارضة؛ فقد وجد هؤلاء وأولئك ضالتهن في تحطيم

ينبغي على الحركة نفسها ان تختار الأشكال المناسبة في الاوقات المناسبة وفي الاماكن المناسبة بحيث تحافظ على نفسها



ناعورة البشرية بحماة بعين الخطر بكل لا مبالاة واستهتار!



لا تزال معظم المواقع والصروح الأثرية السورية تعاني من الإهمال بذرائع واهية مثل الحصار الاقتصادي، وعدم كفاية الموارد، وعدم وجود موازنات، وصولاً إلى بيروقراطية وترهل واضح في تنفيذ بعض الإجراءات، حال دون اتخاذ مواقف جديّة وتدخل مباشر لإنقاذها من التدهور والتهاك والدمار!

■ مراسم قاسيون

مثالنا الجديد بهذا السياق هي ناعورة البشرية على نهر العاصي في مدينة حماة، حيث تداولت الأخبار أن جدارها تعرض لتصدع وتشققات خطيرة مؤخراً على إثر الزلزال مطلع العام الحالي!

لمحة تاريخية

أبرز المعالم الأثرية التي تتميز بها مدينة حماة هي النواعير، هذه الآلة الدائرية دائمة الحركة التي استخدمت قديماً لري الأراضي والبساتين، إذ تنقل 2400 ليتر من الماء في كل دورة لها! وقد اختلف المؤرخون في تحديد من قام ببنائها، فمنهم من يرجع هذا الصرح للإماميين، أي لآلاف الأولى قبل الميلاد، ومنهم من يقول إنها تعود للعهد الروماني. وتعد ناعورة البشرية ثالث أكبر ناعورة في حماة بعد «المحمدية» و«المأمورية»، ومن الجدير بالذكر أن قطر ناعورة البشرية الكبرى يبلغ 19 متراً وتحوي 120 صندوقاً، أما الصغرى فقطرها 13 متراً وتحوي 80 صندوقاً.

أدى الجفاف الذي أصاب نهر العاصي إلى تلف جزء كبير من أخشاب النواعير مما تطلب صيانة وترميمها لها، علماً أن النواعير تحتاج للصيانة دورية بمعدل مرة في كل عام، والترميم الأكبر لناعورة البشرية كان بتاريخ 2009/05/28

بدأت في العام الماضي 2022 حملات ترميم جزئية لناعورة البشرية، لكنها اقتصرت فقط على استبدال المحور والدوائر الخارجية والداخلية، وذلك بسبب ضعف التمويل وصعوبة تأمين مستلزمات العمل، الذي أدى إلى توقف أعمال الترميم والتأهيل واستكمالها!

كارثة الزلزال وتداعياتها على الناعورة!

أدت كارثة الزلزال، التي عاناها منها معظم الشعب السوري في مطلع العام الحالي، لإصابة جدار ناعورة البشرية بتصدع خطير وتشققات واضحة في الحجارة والأقواس، مع ميول واضح في أحد جدران هذه الناعورة! وفي تصريح لمدير دائرة آثار حماة «حازم جركس» لإذاعة المدينة إف إم بتاريخ 2023/7/20 أوضح حجم الأضرار وضرورة التدخل لمنع انهيار هذه الناعورة، كما أكد أنه خاطب محافظة حماة للمساعدة على اعتبار أن دائرة الآثار ليس لديها إمكانية وموازنة للترميم، واكتفت محافظة حماة بتحويل الكتاب إلى غرفة العمليات والمكتب الفني دون اتخاذ أي إجراء فعلي!

الخيارات البديلة بسبب نقص التمويل!

أشار مدير دائرة آثار حماة أنه سوف يتم مخاطبة المحافظة مرة أخرى للمساعدة، أو أن يتم التدخل في ترميمها من موازنة مجلس المدينة! أما الخيار الأخير فهو أن يتم ذلك عن طريق مستثمر مطعم الأربع نواعير كونها تقع بجوار

المطعم، ولو كان هذا التدخل حلاً إسعافياً «ترويب وتحليل»، لافتاً إلى أن دائرة الآثار جاهزة للإشراف والموافقة والشروط، ولكن يلزمها التمويل!

فمع التقدير بحال قيام مستثمر المطعم المذكور أعلاه بتمويل عمليات الترميم المطلوبة إسعافياً للناعورة، والتي يمكن أن تكون مشروطة لمصلحته طبعاً، ولكن لكم أن تتخيلوا بالمقابل حجم اللامبالاة والاستهتار الرسمي بهذا الصرح الأثري، الذي لا تغطيه الذرائع والمبررات أياً كانت!

تحذيرات إضافية!

بحسب صحيفة الغداء بتاريخ 2023/7/22 أن المهندس مجد حجازي، معاون مدير الثقافة في حماة وخبير الآثار المعروف، كتب ما يلي، يجب إيقاف ناعورة البشرية الكبرى عن العمل وبشكل فوري ومنع السباحة حولها والقفز من فوق حجرتها، حيث عادت الناعورة إلى الدوران بقوة مع عودة جريان النهر.. منذ عدة أيام شاركنا الصديق عبد القادر مصطفى العلواني بصور لفتت النظر لشق طولي موجود بأعلى حجيرة الناعورة وشاركت تلك الصور أغلب صفحات التواصل الاجتماعي بحماة.. هذا التشقق بالحجرية هو وبأغلب الظن ناتج عن آثار الهزات الارتدادية التي عانت منها منطقة حماة بالآونة الأخيرة وأخرها كانت هزتين ارتداديتين هذا المساء، والخطورة هنا سببها مكان هذا الشق الموجود عند تقاطع وتلاقي برج الناعورة مع قناطر الحجرية..

من المسؤول وبعده من؟!

على مدار أعوام والسوريون يطرحون التساؤلات حول المواقع الأثرية والتاريخية،

ومن المسؤول الفعلي عنها وعن الحفاظ عليها وصيانتها وحمايتها!

وعلى مدار هذه الأعوام ذاتها بات من الواضح في أذهان معظمنا أن المسؤولية شبه غائبة، بليل واقع حال الكثير من المواقع التاريخية والأثرية الذي يريث له إهمالاً وترهاً وصولاً إلى تهالكها على مر السنين، بالرغم من وجود الكثير من الجهات الرسمية وغير الرسمية، التي من المفترض أنها تتحمل مسؤولياتها وواجباتها تجاهها!

لكن النتيجة الملموسة هي المزيد من الإهمال واللامبالاة، مع كل ما يعنيه ذلك من تفریط بهويتنا وتاريخنا واثارنا، بشكل غير مقصود استهتاراً وتقاؤساً، أو بشكل مقصود مع سبق الإصرار في ذلك!

ففي كل يوم هناك مصيبة جديدة تسجل بحق الآثار والتاريخ والهوية، وتقيد ضد مجهول، فمثال ناعورة البشرية، مع 44 موقعاً أثرياً آخر تضرر من الزلزال في محافظة حماة، لم يكن الوحيد ولا الأخير، فحريق ساروجا في العاصمة دمشق مؤخراً وما نجم عنه من دمار وضياح لآثار والوثائق مثال آخر يؤكد ما جرى ويجري بحق الآثار والتاريخ والتراث والهوية!

فهل من الممكن أن نتخيل مدينة حماة بلا نواعيرها وعاصيها مثلاً، في ظل استمرار هذا النمط من التعاطي البارد وغير المسؤول رسمياً؟!

فإلى متى، وبعهدة ومسؤولية من، ولمصلحة من؟!

أسئلة كبيرة وجديّة بحاجة للإجابات وتحميل المسؤوليات، والأهم الحاجة لقرع ناقوس الخطر على المستوى الوطني لكل ما يمس حوامل هويتنا الوطنية، الحضارية والتاريخية والأثرية والتراثية، المادية واللامادية!

لعبة الدواء والدولار... هل من نهاية؟!



في ظل الأزمات المتتالية التي يعيشها المواطن السوري، لم يعد مستغرباً الحديث عن أزمة جديدة للأدوية، حالها حال كافة السلع الأخرى التي يرتبط تسعيرها بسعر الصرف، ولكن الجديد في كل مرة هو ازدياد حدة هذه الأزمة وشدتها، والمخارج المؤقتة التي غالباً ما تكون على حساب الناس.

رند الحسين

عانى سوق الدواء السوري خلال الفترة الماضية من مشكلات بالجملة أدت إلى توقف بعض المستودعات عن البيع، وبالتالي توقف بعض الصيدليات عن البيع أيضاً، وتقليص بعضها الآخر ساعات الدوام، والاقتراب في البيع على قطع الإكسسوار «شامبوهات، غسولات، مزيلات تعرق... إلخ» أو بيع أدوية ولكن بأسعار أعلى من التسعيرة النظامية تجنّباً للخسائر المحتملة جراء ارتفاع الأسعار المنتظر من قبل الصيدلة بعد وعود من وزارة الصحة بإصدار نشرة تعديل أسعار تتماشى مع سعر الصرف الجديد.

تعديلات متتالية ومتسارعة

على اعتبار أن بعض الأصناف المتواجدة في الصيدليات لا تخضع لتسعيرة وزارة الصحة، كالمتمتات الغذائية مثلاً فقد جرى تعديل على أسعارها ليصل بعضها إلى 24 ألف ليرة بعدما كان 18 ألف، أي بنسبة 33% كذلك قامت بعض شركات التجميل بتعديل أسعار منتجاتها مرتين خلال أقل من أسبوع، وعلى الرغم من أن الأهمية النوعية لهذه المنتجات أقل من أهمية الأدوية الأساسية إلا أن المتمتات الغذائية مثلاً تعتبر رافداً أساسياً للعديد من المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة تتطلب وجود فيتامينات ومعادن داعمة لصحتهم ومناعتهم، والتي تعجز جيوبهم عن تأمينها وتوفيرها

من الغذاء لوحده. كذلك الأمر بالنسبة لأسعار لاصق الجروح والشاش والقطن والمعقمات والسرنگات وماء حلّ الشرابات التي تعتبر من قطع الإكسسوار أيضاً والتي طالتها سياب تعديلات الأسعار بنسب تصل إلى حوالي 100%!

الحليب في مرمى نيران الأسعار أيضاً

تعديل أسعار الحليب كذلك الأمر جرى بصورة متسارعة، فقد ارتفع سعر حليب نوترتي بيبي من 42000 إلى 50500 ثم إلى 65300 ليرة، الفارق بين السعر الأول والثاني هو حوالي ثلاثة أشهر، والفارق بين السعر الثاني والثالث أسبوع واحد فقط! ورغم ذلك فلا يزال حليب الأطفال مقلّباً ويوزع بشكل حصص على الصيدليات ويعد نيوتري بيبي النوع الأكثر توافراً في الصيدليات، في الوقت الذي تتوافر الأنواع الأخرى كنان وكيكوز في الأسواق السوداء وبأسعار خيالية تصل إلى 100 ألف أو 150 ألف للعبوة الواحدة.

انقطاع اصناف نوعية من الدواء

لم يشهد سوق الدواء أزمة مماثلة كهذه من قبل، ولا شك أن الكارثة ستزداد عمقاً إذا استمرت السياسات نفسها، ففي هذه المرة توقفت كبرى الشركات عن بيع أدويتها وتوزيعها للمستودعات، وحينما نتحدث عن كبرى الشركات فنحن نقصد بذلك تحديداً شركات مثل «يونيفارما، وألتراميدكا، وابن

لم يشهد سوق الدواء أزمة مماثلة كهذه من قبل ولا شك أن الكارثة ستزداد عمقاً إذا استمرت السياسات نفسها ففي هذه المرة توقفت كبرى الشركات عن بيع أدويتها وتوزيعها للمستودعات

زهر» والتي تعرف بإنتاجها لأصناف نوعية للسكري والضغط والشحوم والبروستات وغيرها، حيث يعتمد الكثير من الأطباء على وصف أدوية هذه الشركات، كما يعتمد الكثير من المرضى المزمين على العلاج بأدويتها. والمشكلة لا تكمن فقط بانقطاع هذه الأدوية، بل وفي صعوبة تأمين بدائلها أيضاً للشركات الأخرى التي قنّعت مبيعاتها أيضاً، وهو ما يجعل المريض يمضي عشرات الكيلومترات بحثاً عن صيدلية تباعه دواء الذي شارف على الانتهاء ولا يمكنه التخلي عنه. يجدر بالذكر أيضاً أن بعض الأصناف التي لا يتوقع أحد انقطاعها قد انقطعت أيضاً كالغونادول بأنواعه مثلاً، والذي يعتمده الكثير من الناس لتسكين الآلام التي يبدو أن حتى تسكينها بات يؤلم أكثر!

«حلول ترفيعية» على حساب الناس!

لجأت بعض الصيدليات إلى «حلول» مؤقتة لأزمته اضطرت على أساسها إلى رفع الأسعار من تلقاء نفسها دون انتظار نشرة الأسعار المعتمدة من وزارة الصحة، حيث وصل سعر علبة اليونادول جوينت المخصص لآلام المفاصل والعضلات إلى 10 آلاف ليرة في الوقت الذي تسعيرته الرسمية الحالية هي 3400 ليرة، أي 3 أضعاف سعره الحالي، كما لجأت بعض الصيدليات إلى الالتفاف على رفع أسعار الأدوية بشكل مباشر عن طريق زيادة سعر الوصفات الدوائية بنسبة تصل إلى 50% من قيمة الوصفة، ليشهد سوق الدواء اضطراباً وفلتاناً في الأسعار حاله حال باقي أسواق السلع الأخرى.

ورغم الصورة القاتمة لحال الدواء، قامت بعض الصيدليات بعرض الأدوية المجانية المتوافرة

لديها سواء من خلال العينات الدوائية التي تصلها من مندوبي الدعاية الطبية، أو من خلال الأدوية التي يتبرع بها الناس للصيدليات بعد انتهاء حاجتهم لها، حيث تقوم هذه الصيدليات بتوزيع هذه الأدوية مجاناً على الأشخاص الذين يحتاجون لها في محاولة لتقليص حجم الكارثة ولو بمقدار سنتيمتر واحد.

«نشرة تعديل الأسعار» الحل المنتظر!

ينتظر الكثير من الصيدلة نشرة تعديل الأسعار ليشعروا بالانتعاش من جديد، ويغالي البعض منهم في طموحاته الشخصية ليطالب بتحرير أسعار الدواء بشكل كامل، الأمر الذي قد يحدث فعلاً في ظل سياسات تملص الدولة بشكل مستمر ومتسارع من أدوارها والتمثل بشكل واضح في سياسات رفع الدعم، ولكن حلولاً كهذه لا تشبه شيئاً سوى إشعال كبريتة في كومة قش، وازدياد فرق الكمون والاستقطاب الطبقي الموجود أصلاً بصورة كارثية، ستزداد كارثيتها أكثر في حال تحرير سعر الدواء!

فالصيدليات ذات رأس المال البسيط لن تستطيع مجاراة الأسعار غير المضبوطة، والمرضى الذين يعانون حالياً أصلاً من أسعار الدواء لن يكونوا قادرين على شراء الدواء المحرر.

لذلك وإن كان ذلك يبدو حلماً إلا أن الحل الوحيد والواقعي لإنهاء كارثة الدواء يبدأ من إنهاء المسببات الأساسية لها والتي تتمحور حول السياسات الاقتصادية التي تربط أسعار السلع بسعر الصرف وتربط حياة الناس بحبال شديدة الوثاق تلتف حول أعناقهم وتخنقهم يوماً بعد يوم، لا بل ساعة بعد ساعة.

إزالة الدولة في التجارة والاتجاه



أنه لا توجد تحديات قد تمنع العملات الأخرى من تعزيز مواقعها. حيث أظهرت تجربة النصف الثاني من القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين أن انتقال النشاط الاقتصادي الأجنبي إلى العملات الوطنية والمقاصة لا يتطلب فقط الإرادة السياسية، ولكن أيضاً الظروف الاقتصادية. فالشيء الرئيسي فيما يتعلق بالمقاصة «أي عندما لا تعبر الأموال الحدود، وهو أمر لا غنى عنه لتجنب العقوبات»، هو ميزان الصادرات والواردات بالنسبة لطرفي عميلة التبادل، وهو الأمر الذي يتفاوت بين دولة وأخرى حتى وإن كانت تجمعها مصلحة مشتركة في التخلي عن الدولار الأمريكي.

الأمر الذي تجدر الإشارة له هو أن الجانب الروسي يعمل بانسجام تام تقريباً مع الدول العربية. على سبيل المثال، في مسألة العملة الرقمية الوطنية المعدة للتبادل مع الخارج، فإن ثمة اتفاق نظري على أن مصدرها، على عكس العملة المشفرة، هو جهاز الدولة في كل بلد. وهذا العام، من المقرر إدخال الروبل الرقمي حيز التنفيذ، بينما تتبع السعودية والإمارات مساراً مماثلاً «مثل مشاريع عابر، والجسر، والدرهم الرقمي».

الاتحاد الاقتصادي الأوراسي يزيد فرص العرب

في عام 2022، تم إصدار بطاقات نظام الدفع ArCa في أرمينيا والتي تعمل مع نظام الدفع MIR الروسي، والذي بدوره تم تثبيته مع نظام Belkart البيلا روسي. كما تم الانتهاء من دمج نظام Elkart

زادت حصته في المعاملات من 0,63% في 2013 إلى 3,2% في 2022، مما رفع الصين من المركز 13 إلى 4 في ترتيب تداول العملات - بعد الدولار واليورو والجنيه الإسترليني. وعليه، شهدنا أول صفقة مقومة باليوان لتوريد الغاز الطبيعي المسال إلى الصين من الإمارات، والتي تم إبرامها في شهر آذار 2023 في بورصة شنغهاي للنفط والغاز، بوصفها حدثاً بارزاً.

وثمة اهتمام متزايد من المشاركين في التجارة الخارجية بالعملات المشفرة، حيث كان الإيرانيون أول من حاول الاستفادة من ذلك. ففي عام 2018، أي مباشرة بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني، أعلن البنك المركزي الإيراني عن إطلاق عملة مشفرة قائمة على الريال، والتي تم استخدامها لتمويل الصادرات والواردات منذ عام 2019. وفي الفترة بين بداية 2019 و 2022، تم إجراء معاملات بقيمة 8 مليارات دولار من خلال بورصة Binance، متجاوزة العقوبات الأمريكية.

ولوحظ اتجاه مماثل في روسيا، حيث تلقى مجلس الدوما في 18 تشرين الأول 2022 مشروع قانون ينظم تعدين العملات المشفرة. ويمكن العثور على نفس الوضع في العالم العربي، حيث أعلنت السعودية والإمارات تباعاً نية بلادهما في أن تصبح مركزاً للعملات المشفرة.

الصعوبات موجودة لكن الأرضية للاتفاق حاضرة

لا يعني اتجاه الدولار نحو التراجع

على خلفية الآثار الناجمة عن تصاعد العقوبات الغربية ضد روسيا، أصبحت المهمة الرئيسية أمام اقتصادها الوطني هي البحث عن طرق بديلة للتعامل مع القوى الاقتصادية في الخارج، وذلك بالتوازي مع الغاء الارتباط القديم بالدولار الأمريكي واليورو، بكل ما يواجهه فك الارتباط هذا من صعوبات تحتاج إلى حلول مرنة وسريعة وفعالة.

قاسيون

آذار 2023. وهذا يشمل الاتجاه نحو منطقة الشرق الأوسط، وذلك رغم أن هذه المنطقة لم تكن تمثل قبل العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا، اتخذت روسيا قرارها في 1 نيسان 2022، بأن تتم جميع مدفوعات إمدادات الغاز عبر خطوط الأنابيب إلى «الدول غير الصديقة» بالروبل الروسي.

وبحلول شهر أيار 2023، كان الروبل وفقاً لبنك روسيا - يمثل 49,8% من مدفوعات الصادرات الزاهية من الاتحاد الروسي إلى أوروبا «مقابل 45,1% بعملات الدول غير الصديقة لروسيا». وكانت الأرقام في آسيا 36,3% بالروبل مقابل 30,2% بعملات الدول الآسيوية، وبالنسبة لأفريقيا كانت المدفوعات 24,2% بالروبل مقابل 58,9% بالعملات المحلية الأفريقية. بينما انخفضت الحصة الإجمالية للتسويات بالدولار واليورو في واردات روسيا من كانون الثاني 2022 إلى شهر أيار 2023 من 67,3% إلى 35,9%.

الجميع له مصلحة بالبحث عن بدائل للدولار الأمريكي

من أجل تقييم آفاق الانتقال إلى نماذج جديدة للتسويات بين روسيا والدول العربية، من الضروري وصف التحديات والفرص التي تتعلق بكل من روسيا وشركاءها العرب على حد سواء.

أولاً، من المهم للطرفين أن يصبح الاتجاه نحو «تاكل» هيمنة العملة الأمريكية لمدة 80 عاماً اتجاهياً عالمياً، الأمر الذي يفتح آفاقاً لإدخال خطط تمويل بديلة. وقد أدت الأزمة الأوكرانية إلى تسريع هذه العملية. وخير مثال على ذلك هو اليوان الصيني، الذي



من المهم للطرفين أن يصبح الاتجاه نحو «تاكل» هيمنة العملة الأمريكية لمدة 80 عاماً اتجاهياً عالمياً

كإجراء وقائي بدأ بعد بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا، اتخذت روسيا قرارها في 1 نيسان 2022، بأن تتم جميع مدفوعات إمدادات الغاز عبر خطوط الأنابيب إلى «الدول غير الصديقة» بالروبل الروسي.

وبحلول شهر أيار 2023، كان الروبل وفقاً لبنك روسيا - يمثل 49,8% من مدفوعات الصادرات الزاهية من الاتحاد الروسي إلى أوروبا «مقابل 45,1% بعملات الدول غير الصديقة لروسيا». وكانت الأرقام في آسيا 36,3% بالروبل مقابل 30,2% بعملات الدول الآسيوية، وبالنسبة لأفريقيا كانت المدفوعات 24,2% بالروبل مقابل 58,9% بالعملات المحلية الأفريقية. بينما انخفضت الحصة الإجمالية للتسويات بالدولار واليورو في واردات روسيا من كانون الثاني 2022 إلى شهر أيار 2023 من 67,3% إلى 35,9%.

بدايات الاتجاه المتصاعد للتعاون الروسي العربي

تتوافق ضرورة التخلي عن الدولار واليورو لمصلحة العملات الوطنية في التسويات مع الحلفاء والشركاء مع مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الروسي الذي تمّ اعتماده في 31

المتصاعد للتعاون الروسي العربي

49,8%

الروبل يمثل 49,8% من مدفوعات الصادرات الزاهية من الاتحاد الروسي إلى أوروبا «مقابل 45,1% بعملة الدول غير الصديقة لروسيا».

35,9%

انخفضت الحصة الإجمالية للتسويات بالدولار واليورو في واردات روسيا من كانون الثاني 2022 إلى شهر أيار 2023 من 67,3% إلى 35,9%.

3,2%

اليوان الصيني زادت حصته في المعاملات من 0,63% في 2013 إلى 3,2% في 2022، مما رفع الصين من المركز 13 إلى 4 في ترتيب تداول العملات



3. الترويج لمشاريع العملة الرقمية مع الدول العربية بمساعدة تقنية من روسيا «على غرار الاتفاقية الروسية الإيرانية لعام 2018».

4. تشجيع المشاركة العربية في المشاريع المالية والاقتصادية والاستثمارية متعددة الأطراف في دول البريكس والاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومنظمة شنغهاي للتعاون.

5. ربط الشركات والمصارف العربية بالمشاريع الوطنية في روسيا، على سبيل المثال، نظام الرسائل المالية لبك روسيا الذي يعمل منذ عام 2014 كبديل لسويفت. لديه حالياً 469 شركة وبنك من روسيا و12 دولة أجنبية تشارك فيه.

إن تحقيق الاستقلالية الاقتصادية والسياسية من بين التحديات الرئيسية التي تواجه الدول في العالم اليوم. ومن بين الخطوات الجوهرية التي تمكن الدول من تحقيق هذه الاستقلالية هي التخلي عن الاعتماد الكبير على الدولار الأمريكي في التجارة الخارجية. تتبع روسيا والدول العربية تقارباً في الرؤى الاقتصادية والسياسية، ويمكن أن يكون التحول من الدولار الأمريكي إلى العملات المحلية وسيلة لتحقيق المصلحة الثنائية وتجاوز الهيمنة الأمريكية. الأمر الذي يعود بفوائد متعددة، ربما يكون أهمها أن التخلي عن الدولار الأمريكي يمكن للدول العربية وروسيا من تحسين اقتصاداتهما المحلية ودعم العملات المحلية، الأمر الذي سيزيد من الطلب عليها ويدعم السيولة المحلية. وعندما يتم التعامل بالعملات المحلية، يمكن للدول أن تحسن شروط التجارة الثنائية وتقلل التكاليف المرتبطة بتحويل الأموال بين العملات المختلفة.

اسم «BRICS Pay»، والذي يسمح بإجراء المعاملات دون الحاجة إلى تحويل العملات الوطنية إلى دولار كفيل لوحده بضمان الرغبة العربية بالاستفادة من هذا النظام. حيث تشكل الأموال بالعملات الوطنية حالياً 22% فقط من رأس مال بنك التنمية الجديد الذي أنشأته مجموعة بريكس في عام 2014. ومنذ عام 2019، تتم مناقشة إمكانية استخدام العملة الرقمية المشتركة لدول البريكس، وقد حان الوقت لذلك وترتفع الضرورة اليوم أكثر من أي وقت مضى لهذه العملة.

عوامل لضمان التعاون وتجنب نقاط الضعف

ما هي الإجراءات التي يمكن أن تساعد في حل مشاكل إقامة التجارة الخارجية بين روسيا والعالم العربي في ظل الوضع الصعب الحالي؟ يقدم الخبراء مجموعة من الأفكار، أهمها:

1. استخدام العملات الوطنية للدول العربية، والتي تعتبر مفيدة من حيث خصائصها، كوسيلة للدفع في التجارة الثنائية بين روسيا والدول الأخرى. على سبيل المثال، استخدم الدرهم الإماراتي في التجارة الروسية الهندية لتجنب «فخ عدم التوازن» بين الصادرات والواردات. واعتباراً من 4 نيسان من هذا العام، بدأ التداول في العقود الآجلة باستخدام أزواج العملات الدرهم الإماراتي والروبل الروسي والروبية الهندية والروبل الروسي في بورصة موسكو.
2. اختيار العملات الوطنية لضمان التعامل مع الدول التي تتعرض لعقوبات قاسية من الولايات المتحدة.



مع اقتراب قمة بريكس في جوهانسبورغ ترتفع إمكانات التعاون في القطاع المالي التي تراكمت بين دول المجموعة

احتمالات وأفاق التعاون مع

«شنغهاي للتعاون» و«بريكس» رغم وجود الإرادة السياسية، فإن مصالح أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون لم تسمح حتى بإنشاء منصة مشتركة لتمويل النشاط الاقتصادي الأجنبي «رغم أن التفاوض على هذه النقطة قد قطع أشواطاً كبيراً، ومرشح ليثمر في المدى القريب المنظور بحكم تسارع تطور الأحداث وتسارع رغبة الدول بالإفلات من تبعات التراجع الأمريكي». وفي هذا الصدد، فإن الشراكة مع دول مجلس التعاون الخليجي التي تملك رؤوس أموال وفيرة باحثة عن استثمارات مستقرة ومربحة في أن معاً، ستجعل من الممكن تحقيق فكرة إنشاء صندوق لمنظمة شنغهاي للتعاون لتحفيز الاستثمار، وهو الأمر الذي تم دعمه من حيث المبدأ من قبل روسيا.

ومع اقتراب قمة مجموعة دول بريكس المقبلة في جوهانسبورغ في جنوب أفريقيا، ترتفع إمكانات التعاون في القطاع المالي التي تراكمت عبر السنوات بين دول المجموعة، وهي إمكانات كبيرة لا شك أنها تجذب انتباه العرب، كما في حالة منظمة شنغهاي للتعاون والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، «حيث تم تقديم طلبات الانضمام إلى بريكس من قبل الجزائر ومصر والبحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة». وبالتوازي مع الحديث عن عملة بريكس المشتركة التي يتم بحثها، إلا أن الأمر الأقرب للتحقق، وهو إنشاء نظام دفع رقمي متكامل يحمل

القبرغيزي مع أنظمة Belkart و ArCa وMIR. وهذا يزيد من جاذبية الاتحاد الاقتصادي الأوراسي للدول العربية في ضوء مصلحتها المشتركة في الفضاء الجيوسياسي لأوراسيا.

منذ عام 2019، جرت خمس جولات من المفاوضات بين مصر والاتحاد الاقتصادي الأوراسي حول إبرام اتفاقية بشأن منطقة تجارة حرة - على غرار الوثيقة مع صربيا، والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2021. ويستمر العمل على اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والإمارات العربية المتحدة، والتي تقترح وزارة التنمية الاقتصادية الروسية استكمالها باتفاقية ثنائية حول التجارة في الخدمات والاستثمار.

ومن المفيد على وجه الخصوص النظر إلى التجارة الروسية العربية من زاوية الإمكانيات التي تحملها منظمة شنغهاي للتعاون. فمن بين المنظمات الأوراسية كلها، منظمة شنغهاي للتعاون هي الأكثر أهمية للعرب، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بفضل التنوع الكبير فيها والقائمة الكبيرة من الدول التي تجمعها الرغبة بإخراج المنطقة الأوراسية من أنياب الولايات المتحدة.

منذ شهر أيلول 2022، كانت مصر وقطر دولتين شريكيتين في حوار منظمة شنغهاي للتعاون. انضمت إليهم المملكة العربية السعودية في آذار 2023، تليها الكويت والإمارات العربية المتحدة في أيار. ثم البحرين تالياً. وقد تقدمت دول أخرى مثل العراق والجزائر بطلب للمشاركة في منظمة شنغهاي للتعاون بصفة مراقب.

آفاق ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب



إنّ حرب العقوبات غير المسبوقة التي اطلقها الغرب الجماعي ضد روسيا، ووضع سقف مصطنع لأسعار الهيدروكربونات الروسية «النفط والغاز» وتقليل حركة الصادرات والواردات مع الاتحاد الروسي، أجبرت الحكومة الروسية على إعادة تنسيق العلاقات التجارية التقليدية عن طريق تحويلها من أوروبا إلى الشرق.

■ عمران سالم
ترجمة: قاسيون

الدولي بين الشمال والجنوب لأنه، بالإضافة إلى الهند، يمكن لجميع دول الخليج العربي التي أبدت مؤخراً اهتماماً ملحوظاً بعلاقات أوثق مع روسيا والصين وإيران، استخدام هذا الممر. بالنسبة لدول أخرى في جنوب شرق وجنوب آسيا، فإنّ فرصة الحصول على طريق بديل يتيح الوصول إلى أسواق روسيا ودول رابطة الدول المستقلة تبدو جذابة من الناحية التجارية، لا سيما بالنظر إلى إمكانية إغلاق قناة السويس في حالة القوة القاهرة، كما حدث في آذار 2021 عندما أغلقت السفينة التي جنحت في القناة لمدة أسبوع، ما أدى إلى حظر حوالي 500 سفينة مختلفة وخسارة التجارة العالمية حوالي 9.6 مليار دولار في اليوم.

تتمثل الميزة الرئيسية للممر بين الشمال والجنوب على الطرق الأخرى، بما في ذلك الميزة على قناة السويس، في تقليص الوقت المستغرق للعبور إلى النصف وتقليل تكاليف النقل. مثلاً، يستغرق تسليم البضائع من مومباي إلى سانت بطرسبورغ باستخدام الطريق التقليدية عبر قناة السويس من 30 إلى 45 يوماً، بينما يمكن أن يستغرق ما بين 15 إلى 24 يوماً عند استخدام الطريق البري. تشمل مزايا هذا الطريق الإمكانيات الكبيرة لدمجه مع طرق النقل المتشابهة، مثل الحزام والطريق في الصين، والسكك الحديدية العابرة-للغرب التي تربط السعودية بدول الخليج العربي. سيتمكن ذلك من إنشاء إطار نقل أوراسي، وشبكة من طرق النقل المترابطة بين الشرق والغرب والشمال والجنوب. سيساعد هذا في تقليل تكاليف الاستيراد والتصدير.

دخلت روسيا والهند وإيران معاهدة «ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب» في عام 2000. انضمت أذربيجان وكازخستان وتركمانستان وقرغيزستان وبيلاروسيا وعمان وتركيا إلى المشروع في السنوات التي تلت ذلك. تغطي المعاهدة ثلاثة اتجاهات رئيسية «الغرب على طول الساحل الغربي لبحر قزوين مع ربط

سكة حديد عبر أذربيجان»، «شرقاً على طول الشاطئ الشرقي لبحر قزوين مع وصلة سكة حديدية عبر كازخستان وتركمانستان»، «عبر بحر قزوين باستخدام خطوط العبارات والحاويات في بحر قزوين». يتم تسليم الشحنات عبر أراضي إيران عن طريق السكك الحديدية أو البر إلى ميناء بندر عباس ثم عن طريق البحر إلى ميناء مومباي في الهند.

تحديات وأفاق تطوّر

في الوقت نفسه كشفت عشرون عاماً من التشغيل التجريبي لمعاهدة «ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب»، بما في ذلك اختبار شحنات البضائع في كلا الاتجاهين، عن عدد كبير من «الاختناقات» والمشكلات العالقة التي يواجهها المشروع، والتي تمنع استخدامه لإنشاء شحنة مربحة وفعالة تتدفق لصالح جميع الأطراف. يشير الخبراء إلى التطور الضعيف لنظام النقل في إيران بسبب التضاريس الجبلية المحددة للبلد، والسبب الرئيسي لعدم كفاية قدرات المعاهدة. تعمل المعدات الموجودة القديمة وقاطرات الديزل القديمة ووزن عربة السكك الحديدية والقيود المفروضة على طول القطر بشكل كبير على إبطاء حركة القطارات على خط السكك الحديدية أحادي المسار العابر لإيران، الذي يمر عبر العديد من السلاسل الجبلية في الجزء الشمالي الشرقي من إيران، من محطة سرخس في الحدود الإيرانية التركية «الاتجاه الشرقي للمعاهدة» إلى ميناء بندر عباس. في المقابل، يوجد في الاتجاه الغربي للمعاهدة خط سكة حديد يمتد فقط إلى أستانا، المحطة الحدودية الأذربيجانية الإيرانية، حيث لم يكتمل بناء الجزء الإيراني البالغ طوله 165 كم من خط السكة الحديد المؤدي إلى رشت. يتم نقل جميع الشحنات الصادرة من روسيا من قبل الطرف الإيراني إلى المركبات وتسليمها إلى بندر عباس. أعرب الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي مؤخراً عن أهمية الجزء من ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب على الاقتصاد الوطني، داعياً إلى استكمال وتشغيله بأسرع وقت ممكن.

طوال هذه السنوات، تم توجيه حركة الشحن الرئيسية عبر مركز التجارة الدولية على طول بحر قزوين من الموانئ الرئيسية في أستراليا وماكاتشكالا وأوليا في اتجاه ميناء أنزالي الإيراني. علاوة على ذلك، تنقل السفن الروسية الشحنات ذات الشكل الواحد أو المتعددة «فحم خام، مواد بناء، أخشاب خام، بضائع خشبية، حبوب» إلى إيران. تُستخدم السفن الإيرانية في توصيل البضائع المناسبة للحاويات «مثل المواد الغذائية والمعادن والخشب والورق والآلات والمعدات والأسمدة المعدنية». يتم لهذا الغرض استخدام حاويات مكافئة عشرين قدماً فقط، بما في ذلك من أجل النقل الإضافي. مع ذلك فإنّ ناقلات البضائع المتنوعة الإيرانية المستخدمة على هذا الطريق قديمة جداً ولديها سعة حاويات منخفضة لا تتجاوز 200 حاوية بحجم عشرين قدماً، وهو ما لا يكفي بوضوح لزيادة حركة العبور بين الدول.

بالإضافة إلى ذلك لا يوجد حتى الآن وثيقة نقل وجمارك موحدة تنطبق على كامل مسار الممر. كما لا يوجد تأمين موحد على البضائع ومشغل واحد مسؤول عن المسار بأكمله. يعيق هذا القدرة التنافسية لمسارات الممر من حيث التسعير الذي من شأنه أن يعزز عبور الحاويات بين الهند وروسيا. وفقاً لتقديرات بنك التنمية الأوراسي، يمكن تعزيز حركة الشحن بشكل إضافي من خلال رقمنة وتحسين البنية التحتية الخفيفة. سيساهم إدخال أنظمة النقل الذكية ورقمنة النقل الدولي متعدد الوسائط وأنظمة الملاحة عبر الأقمار الصناعية بشكل إيجابي في تعزيز حركة التجارة بين أطراف معاهدة الممر. سيخلق هذا فرصاً جديدة لتبسيط إجراءات عبور الحدود، وتقليل وقت التسليم وتكاليف النقل وتحسين السلامة المرورية.

■ بتصرف عن:

North International For Prospects
Corridor Transport South

سيساهم إدخال
أنظمة النقل الذكية
ورقمنة النقل
الدولي متعدد
الوسائط وأنظمة
الملاحة عبر الأقمار
الصناعية بشكل
إيجابي في تعزيز
حركة التجارة بين
أطراف معاهدة
الممر

بدعة تفريطية جديدة بالأملك العامة في دمشق لمصلحة البعض المحظي!

باتت كل الملكيات العامة في دمشق مستباحة باسم الاستثمار ولمصلحة أصحاب الأرباح على يد المحافظة، وربما لن يبقى للمواطنين لاحقاً لا رصيف ولا شارع ولا حديقة ولا وجبة كملكية عامة لهم فيها حقوق!

نوار الحمصاني

فقد وافق المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق بتاريخ 2023/8/2 على شروط منح رخص إشغال سيارات تخصص لبيع الأطعمة ضمن ساحات محددة ووفقاً لشروط ومعايير فنية. وبحسب مدير الأملك العامة في محافظة دمشق حسام الدين سفور، نقلاً عن صحيفة الوطن، أن «الهدف من قرار منح الرخص لسيارات بيع الأطعمة هو تنظيم عمل السيارات واختيار عدد من الساحات ومنع أي إشغال عشوائي غير منظم ضمن اشتراطات لعدد من الطلبات للحصول على التراخيص». فمن المستفيد الفعلي من هذه البدعة الاستثمارية الجديدة؟! وهل ستكون المحافظة، التي عجزت عن حل مشكلة الأكلشاك والبسطات حتى تاريخه، قادرة على ضبط عربات الأطعمة لاحقاً بعد تزايد أعدادها وانتشارها، أم ستكون أمام مشكلة متشعبة جديدة وعصية عن الحل على حساب الملكيات العامة وقلة النظافة، بالإضافة إلى زيادة الاكتظاظ والتشوه البصري والسمعي؟!». «الهدف من قرار منح الرخص لسيارات بيع الأطعمة هو تنظيم عمل السيارات واختيار عدد من الساحات ومنع أي إشغال عشوائي غير منظم ضمن اشتراطات لعدد من الطلبات للحصول على التراخيص».

المستمررة بين صد ورد بين الحين والآخر، مع بقية أشكال التعديات والمخالفات الكثيرة والمنتشرة في العاصمة، ليس عجزاً بقدر ما هو فساد ونفوذ!

معايير واشتراطات مكلفة!

من المعايير العامة بحسب قرار المحافظة، تخصيص السيارات أو العربات المعدة لبيع المأكولات لأصحاب متوسطي الدخل وفئات الشباب من عمر 18-35 سنة مع السماح بالمشاركة بين أكثر من شخص من ضمن الفئات الشبابية- يمكن للمحافظة تقديم المساعدة لغير القادرين على التنفيذ من خلال إبرام عقد شراكة مع صاحب الفكرة بنسبة ربح كمشغل وصاحب الفكرة، واعتبارها استثماراً خاصاً للمحافظة- أن تكون الأسعار متناسبة مع نوعية الخدمة والمنطقة، وبنسبة أقل من أسعار المطاعم والمحلات النظامية- المحافظة على المعايير الفنية والبيئية ومعايير السلامة الغذائية- خضوع العربة أو السيارة المرخصة لتقييم دوري كل 6 أشهر.

ومن المعايير الفنية، مراعاة الحداثة والابتكار والجمال والجودة في التصميم المقدمة على أن تكون المواد المستخدمة من مادة الكروم- يمكن تقديم الخدمة من خلال عربة متحركة على عجلات أو سيارة تقديم طعام.. وهناك الكثير من الشروط واجبة التوفر في عربات الإطعام المتنقلة، وكذلك وضعت العديد من المعايير للمفاضلة بالنقاط بين المستثمرين الشباب، ومع تحديد مواعيد للتقدم بالطلبات، وقد تم تحديد الرسم الواجب استيفاءه بمبلغ 3000 ليرة للمتر المربع الواحد يومياً.

للبعض المحظي من كل بدأ!

الشروط المفروضة بموجب قرار المحافظة ناحية المعايير الفنية لعربة الإطعام هامة وضرورية، وكذلك الشروط التقنيية المرتبطة بالعلامات، والتي من المفترض أنها بغاية تحقيق العدالة بين المتقدمين من الشباب للحصول على الموافقة والترخيص اللازم! فالشريحة المستهدفة من القرار شكلاً هي الفئة الشبابية، لكنها بالمضمون هي شريحة أصحاب الأرباح! فالتكاليف اللازمة لتجهيز عربة الإطعام وفقاً



التفريط ونتائجه، التي تبدأ بالازدحام والاكتظاظ والتشوه البصري والسمعي، ولا تنتهي بالتأذي من المخلفات والقمامة والروائح والحشرات والقوارض والكلاب والقطط الشاردة!

مزيد من التفريط وانتهاك الحقوق! التعدي الجديد على الملكيات العامة باسم الاستثمار وبذريعة البحث عن الموارد، وبما يحقق ويضمن الأرباح السهلة والسريعة لأصحاب الأرباح والفاستدين، لم يكن الأول ولن يكون الأخير على ما يبدو!

فقد سبق لمحافظة دمشق أن فرطت بجزء من حقوق المواطنين بشوارع العاصمة الرئيسية من خلال وضعها بالاستثمار لمصلحة شركة مصفاة، وكذلك فسحت المجال لاستثمار جزء من الأرصفة (طاولات وكراسي بالمتر المربع) من قبل المطاعم والكافيهات على حساب حقوق المواطنين بهذه الأرصفة، وكذلك منحت الكثير من الاستثمارات داخل الحدائق العامة وعلى حساب متنفسات المواطنين كمطاعم وكافيهات وأكلشاك، بالإضافة إلى منح تراخيص لمولدات الأمبير على حساب الملكيات العامة في بعض المناطق مؤخرًا، ناهيك عن نمط الشراكة الاستثمارية مع القطاع الخاص ببعض المناطق التنظيمية، لمصلحة المستثمرين وعلى حساب المواطنين، ويضاف إلى كل ما سبق ما يجري من تعديات إضافية على الأملك العامة كمخالفات مستمرة، والتي تبدأ بانتهاك السيارات للأرصفة، ولا تنتهي بسيطرة مكاتب بيع السيارات على حارات وشوارع بأكملها لأساطيل سياراتها الحديثة المعروضة للبيع!

ووفقاً لهذا النمط من التفريط المتزايد بالحقوق وبالملكيات العامة، ولمصلحة المحظيين من أصحاب الأرباح دائماً وأبداً، لا ندري ما في جعبة المحافظة من إبداعات تفريطية لاحقة مع ذرائعها وواجهاتها؟! مع الأخذ بعين الاعتبار أن عدوى هذا الشكل التفريطي الجديد ستتقل إلى بقية المحافظات والمدن كما جرت العادة!

فالمواطن المنتهك بمعاشه وخدماته وحقوقه وحياته يتم تعميم بدع انتهاكه المستجدة على أيدي الرسميين ولمصلحة أصحاب الأرباح تبعاً وبشكل سريع!

للاشتراطات الفنية المحددة من قبل المحافظة، بالإضافة إلى قيمتها ورأس مال التشغيل الأولي لها، ستكون كبيرة جداً، بضع مئات الملايين من الليرات السورية، وبالتالي فإن الشريحة المستهدفة «الشباب» ستكون عاجزة عن تأمين مثل هذا المبلغ الكبير!

فأمام هذا المبلغ المرقوم يبدو من الواضح أن من سيمول الفئة الشبابية المستهدفة به «جرحي- مسرحين- أبناء شهداء- من ذوي الهمم- معيل- خريج غير عامل- طالب...» بحسب مضمون القرار، هو المستثمر الحقيقي من الناحية العملية، وسيكون من باسهمم الترخيص من هؤلاء مجرد عاملين لديه، أو واجهة للحصول على الترخيص مقابل منفعة مادية محدودة وأنية لهم ليس إلا!

تماماً كما جرى برخص بعض الأكلشاك المخصصة للجرحي ولذوي الشهداء وغيرهم، والتي انتقلت بقدرة قادر لمصلحة البعض المحظي من المستثمرين بالباطن بالنتيجة!

تفريط مقابل عائدات هزيلة للمحافظة!

لا شك أن الجدوى الاستثمارية التي يسعى إليها بعض أصحاب الأرباح المحظيين، من خلال استحوادهم على أجزاء إضافية من الأملك العامة لوضع عربات الإطعام عليها، كبيرة جداً، ومع ذلك فهي غير كافية لسد شراحتهم!

فماذا عن الجدوى بالنسبة للمحافظة كمصدر إيراد وفقاً للبدعة المستجدة؟! فحديث المحافظة الحالي يدور حول الترخيص لـ 73 عربة إطعام، وبحال شغلت كل منها مساحة 8 أمتار مربعة، فإن الرسم اليومي الذي ستقتاضه المحافظة لقاء هذا الإشغال «بواقع 3000 ليرة عن كل متر» سيكون بمبلغ إجمالي وقدره 1,752,000 ليرة، وبمبلغ سنوي وقدره 639,480,000 ليرة!

فالمحافظة ومقابل هذا المبلغ الهزيل سنوياً ستكون قد فرطت بمساحات إضافية من الأملك العامة، لكنها ضمنت المزيد من الأرباح للبعض المحظي، والواجهة الذرائعية بذلك هم فئة الشباب من الجرحى وذوي الشهداء والمسرحين! ولا يغيب عن الذهن طبعاً تداعيات هذا

لكم ان تتخلوا

حمى الاكتظاظ

الاستثماري الجديدة

مع تداعياتها

ونائجها التي فتحت

المحافظة بوابتها

الآن وربما ستكون

عاجزة عن إغلاقها

لاحقاً!

أزمة العطش في الصيف اللاهب!



لا يمكن لأحد تصور الحياة دون كهرباء ولا ماء، وبدرجة حرارة تقارب الأربعين درجة مئوية، إلا المواطن السوري الذي يعيشها ولا يتصورها فقط!

■ مراسل قاسيون

ففي ظل عجز السياسات الحكومية عن حل أزمة الوقود والطاقة، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية مع تدهور الوضع الخدمي والمعيشي، تتجدد أزمة توفير مياه الشرب والاستخدامات اليومية الأخرى في أغلب المناطق السورية، كما كل عام!

فمع حلول فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة تظهر مشكلة توفير المياه في معظم المناطق السورية لتحول الحياة اليومية في المناطق العطشى إلى جحيم حقيقي!

عطش المنطقة الوسطى المزمناً!

شهدت عدة أحياء في المنطقة الوسطى «حماة- حمص- وريفهما» أزمة متزايدة منذ أسابيع بعد توقف محطات الضخ عن العمل، بسبب نقص إمدادات الوقود وارتفاع معدل ساعات تقنين التيار الكهربائي!

من المعروف تاريخياً أن مدينة حمص تعتمد على خط مياه «ساريكو» الذي يستجر المياه من أعلى نهر العاصي إلى مدينة حمص وحماة خلال محطة باب تدمر الرئيسية!

فما الذي حدث لتغدو أغلب أحياء المدينة، كحي الوعر الذي يقطنه الآلاف ومعه العديد من الأحياء «كالزهرة ووادي الذهب والسبيل» وغيرها الكثير، إذ لا يسمح المجال بذكر وعد جميع الأحياء في المدينة والقرى في الأرياف التي تعاني كل عام من المشكلة ذاتها، وهي شح في المياه وذلك نتيجة انخفاض عدد ساعات الضخ بعد زيادة ساعات التقنين الكهربائي، الذي وصل إلى ثماني ساعات قطع مقابل نصف ساعة وصل!

فساعات التقنين الطويلة أوقفت عمل المضخات لساعات متواصلة وخفضت ساعات التشغيل مما أدى إلى ضعف ضغط المياه في الشبكة

وعدم وصولها إلى أغلب الأحياء، إضافة إلى فرض فترة التقنين خلال ساعات الإرواء مما جعل وصول المياه شبه مستحيل للطوابق العليا في المدينة والقرى، خصوصاً الريف الشرقي من حمص!

فقد أوضح السكان في تلك المناطق أن مياه الشرب لا تصلهم دون استخدام المضخة- الشفاط أو الموتور- كما هو متعارف عليه، وبكميات قليلة جداً لا تغطي الحاجات اليومية بحدودها الدنيا!

وبتسليط الضوء على مدينة حماة فهناك الوضع لا يختلف كثيراً عن جارتها حمص! فالأحياء المنخفضة وقاطنوا الطوابق الأرضية حصصهم من المياه رغم شحها أوفر من سكان الأحياء المرتفعة، الذين يحرمون من المياه لأسابيع، مثل حي باب قبلي والجلاء، والعديد من الأحياء الأخرى!

إقرارات رسمية بالأزمة!

بتصريح للمهندس أيمن النداف، مدير الشركة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بحمص، لتلفزيون الخبر أوضح فيه أن «عدم وصول الماء سببه الأساسي التقنين الكهربائي، إضافة إلى أسباب أخرى منها ظاهرة الهدر»!

كما وأشار مدير الوحدات الاقتصادية في المؤسسة، المهندس دحام السعيد، بتصريحه لتلفزيون الخبر أن «كل القرى في المنطقة الوسطى تعاني من اختناقات مائية ونحتاج إلى خطوط داعمة نتيجة الظروف الطارئ، وهذا كله أكبر من إمكانيات المؤسسة بعشرات المرات»!

ومن المفيد الإشارة إلى تصريح المهندسة سوسن أعرابي مدير عام المؤسسة العامة لمياه الشرب في حماة لصحيفة تشرين بأن «سبب العطش الوحيد هو غياب الطاقة الكهربائية عن مجمل الآبار إضافة إلى قلة

المخصصات من المحروقات والآبار لا تشكو من قلة الماء فقط بل من قلة الضخ»!

وكذلك أشار مدير وحدة مياه وادي العيون المهندس رعد عيسى بتصريح لصحيفة تشرين أيضاً بأن «عمليات الضخ مستمرة وفقاً لوجود التيار الكهربائي أما المخصصات من المازوت فهي لا تكفي لأكثر من عشرة أيام، مؤكداً أن أزمة الشرب خانقة وخارجة عن نطاق الوحدة تماماً، أي لا حول لنا ولا قوة»!

البدائل والتكاليف الباهظة!

هذا الواقع المائي المتردي أجبر السكان مرغمين على تعبئة المياه من الصهاريج لتعويض النقص في الحاجات، وبأسعار عالية لا رقيب عليها، تتجاوز 35 ألف ليرة لكل عملية تعبئة، وهذا يشكل عبئاً مادياً كبيراً شهرياً، إضافة إلى أعباء المواطن العديدة في ظل تراجع القدرة المالية، بل وانعدامها تقريباً! وفي ظل هذا التجاهل المتعمد من قبل الحكومة وللبقاء على قيد الحياة لجأ بعض الأهالي لتركيبة ألواح طاقة شمسية رغم تكلفتها العالية، التي باتت تعادل 12 مليون بحدودها الدنيا، لتأمين الطاقة الكهربائية وتشغيل مضخات المياه لاسترجار ما أمكن منها، إلا أن المشكلة لم تحل في ظل الكميات القليلة التي تضخ والتي لا تغطي الحاجة! والبعض الآخر وفي ظل التكاليف المرتفعة لمنظومة الطاقة الشمسية لجأ إلى فتح آبار قديمة، أو استخراج الماء من جاره صاحب البئر، دون التأكد من صلاحية هذه المياه أو مدى عقامتها!

التمويل الأهلي مقابل العجز الرسمي!

في بلدة خطاب بريف حماة قام الأهالي بجمع التبرعات لتمويل تركيب منظومة طاقة بديلة وتأمين خط كهرباء معفى من التقنين بهدف تشغيل آبار البلدة، حاذين حذو بلدة قمحانة والظاهرية وغيرها من قرى الريف الجنوبي بمحافظة حماة، وهذا إن دل على شيء فهو يشير إلى مستوى العجز الكبير الذي وصلت إليه الحكومة ومؤسساتها وجهاتها الرسمية، وفشلها الذريع بإدارة الأزمات، إضافة إلى عدم

قدرتها على تنفيذ أبسط المشاريع الخدمية والحيوية لحل مشكلة باتت تهدد حياة المواطنين بشكل واضح ومباشر!

الأزمة المعقدة!

العاصمة دمشق بأحيائها لم تكن بمعزل عن مشكلة المياه، ففي كثير من أحيائها التي يعتمد سكانها بشكل أساسي على المياه الرئيسية كمصدر أساسي للشرب باتت المياه لا تصل إلا بمعدل ساعتين إلى ثلاثة في اليوم، ورغم ذلك يبقى الوضع فيها أفضل من غيرها من المحافظات!

أما محافظة ريف دمشق، وتحديداً مناطق جرمانا وصحنايا وجديدة عرطون على وجه الخصوص، هذه المناطق تعاني من أزمة مياه حادة منذ سنوات ولم تحل لتاريخ اللحظة، بل وباتت الطول بأيدي السكان الذين لجأوا إلى شراء المياه من الصهاريج وبأسعار- كما وسبق الإشارة إليها- خيالية لم يعد بمقدور السكان التعامل معها، حيث انتقلت من 25 ألفاً وصولاً إلى 40 ألفاً وتجاوزت 65 ألف في بعض المناطق الآن!

أما المياه المعدنية ورغم تحديد الشركة العامة لتعبئة مياه الشرب لأسعار العبوات بما يقارب 1650 ليرة لقارورة المياه سعة 1,5 ليتر وتباع بأكثر من 3000 ليرة وعبوة نصف ليتر تباع بـ 2000 ليرة، وأحياناً أكثر من ذلك بكثير دون رقيب ولا حسيب، ليزيد مبلغ 100 ألف شهرياً على متوسط إنفاق الأسرة على المياه فقط، أي ما يعادل راتب الموظف!

وليقتصر عمل مؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي ومهامها على منح تراخيص بيع المياه لأصحاب الصهاريج وفق مواصفات محددة لا نراها كمواطنين على أرض الواقع، كشرط تثبيت بطاقة على الخزان تتضمن مصدر المياه وأن يكون صالحاً للشرب، مع وثيقة صحية وما إلى ذلك!

أما الحديث عن التنسيق بين مؤسستي المياه والكهرباء لتأمين مياه الشرب بإعفاء خطوط الآبار والمضخات من التقنين فهو حديث مكرر وممجوج دون جدوى ملموسة على أرض الواقع، فواقع العطش مزمناً ومعهم، وأزمة المياه تستغل وتتعمق!

إحراق القرآن و«إعادة الإقلاع الكبرى»



الظاهرة التي تتكرر أكثر من مرة، تكف عن كونها مصادفة، ويصبح من الضروري البحث عن القانون الذي يحكمها. هذا ما يقوله المنطق وهذا ما يقوله المنهج العلمي في دراسة الظواهر، سواء كانت طبيعية أو اجتماعية.

■ مهند دليقان

للمرة الثانية خلال أقل من شهرين، قام شاب مهاجر من أصول عراقية، يوم الاثنين 7/31، بإحراق نسخة من القرآن الكريم أمام البرلمان في العاصمة السويدية استوكهولم وتحت حماية الشرطة السويدية.

في السويد أيضاً، وخلال الأعوام الثلاثة الماضية ابتداءً من 2020، قام متطرف سويدي اسمه راسمون بالودان بإحراق القرآن عدة مرات أمام الكاميرات.

هذان المثالان ليسا الوحيدين. الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، يوم 22 تشرين الأول 2020، صرح بما يلي: «المسلمون قد يشكلون مجتمعاً موازياً داخل فرنسا. لا أود أن يكون هناك أي التباس أو خلط للأمور، لكن لا بد لنا من الإقرار بوجود نزعة إسلامية راديكالية تقود إلى إنكار الجمهورية. الإسلام نفسه يواجه أزمة في جميع أنحاء العالم. الحظر على الحجاب سيضمن من الآن فصاعداً جميع مقدمي الخدمات العامة في فرنسا».

في فرنسا نفسها هناك المجلة الساخرة الشهيرة شارلي إيبدو والتي نشرت أكثر من مرة رسوماً كاريكاتورية مسيئة للنبي محمد ولإسلام.

بالعودة إلى القضية الأحدث، فقد تبني مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قراراً قدمته منظمة التعاون الإسلامي التي تضم 57 دولة، ويدعو القرار المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة إلى نشر تقرير عن الكراهية الدينية إلى الدول، لمراجعة قوانينها وسد الثغرات التي قد تعرقل المنع، ومقاضاة الأفعال والدعوة إلى الكراهية الدينية. ورغم

أن القرار قد مر بالتصويت، إلا أنه لا ينبغي أن نهمل واقعة أن كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي قد صوتا ضد القرار وعارضاه بشدة بزريعة أنه يتعارض مع «حقوق الإنسان وحرية التعبير».

هذه الوقائع جميعها وغيرها، تشير إلى أن لدى النخب الحاكمة الغربية، وعلى المستوى الرسمي وغير الرسمي، سياسة محددة تسمح وتشجع ظواهر من نمط حرق القرآن.

قبل المضي أبعد في تحليل الظاهرة وفهمها، لا بد من إزاحة الذريعة الشكلية التي تقولها الدول الغربية حول وقوفها إلى جانب «حقوق الإنسان» و«حرية التعبير»، فهذا الوقوف هو انتقائي إلى أبعد الحدود، على سبيل المثال فإن الغرب الذي يتساهل مع ظواهر مثل حرق القرآن والإساءة للنبي محمد، يقف موقفاً حازماً بل وديكتاتورياً وقمعيّاً مما يسميه «معاداة السامية» وكذلك من «الدفاع عن حقوق LGBT - المثليين».

وإذا، ما هو القانون الذي يحكم هذه الظاهرة؟ أو بعبارة أخرى، ما هي مصلحة النخب الغربية في تشجيع وتسهيل هذه الظاهرة؟

تتلخص المسألة في ثلاث نقاط:

أولاً: عاشت الشعوب الغربية خلال أكثر من 50 عاماً مضت، قدراً من الرفاه النسبي. أحد الأسباب الأساسية لهذا كان سيادة الاستعمار الاقتصادي-التبادلي اللامتكافئ، وباستخدام الدولار ومنظومته المالية، وفي إطار التنافس مع النموذج السوفييتي في حينه. منذ تبني السياسة النيوليبرالية مطلع الثمانينات في بريطانيا والولايات المتحدة ثم في كل الدول الغربية، بدأت عملية سحب المكتسبات

الاجتماعية. تسارعت هذه العملية مع الصعود الصيني الروسي الذي بدأ بوضع نقطة النهاية لحقبة الاستعمار الاقتصادي. وبالتالي فإن عودة الشعوب الغربية إلى النشاط السياسي ذي التوجه الاقتصادي الواضح هو أمر لا مفر منه من وجهة نظر النخب الغربية. أفضل وسيلة لتشتيت نضالات الشعوب هو أن تدخل في دوامات من العنف والكراهية تجاه بعضها البعض على مستوى الدول وضمن الدول نفسها. وفي الدول الغربية فإن إحداث انقسام حاد بين «المهاجرين» و«الأصليين» هو أداة مهمة تحاول النخب استخدامها لحماية نفسها ولتحويل طاقة الغضب لدى الناس ضد بعضها البعض. ضمن هذه الإحداثيات يصبح مفهوماً لماذا يتم تعزيز النزعات المتطرفة في الغرب، سواء منها النازية الجديدة أو الإسلامية المتطرفة، لأن كلاً منهما يتطلب الآخر ويخدمه.

وبهذا المعنى فإن تشجيع الحكومات الغربية لسياسات الكراهية هو عملية استباقية غرضها إجهاد بحث الشعوب الغربية عن حقوقها في وجه النخب الحاكمة التي تتمركز بيدها السلطة والثروة بشكل غير مسبوق، وبشكل هو الأشد ديكتاتورية عبر التاريخ.

ثانياً: حاجة الغرب إلى استدعاء التطرف وتشجيعه لا تقتصر على حدود بلدانه، بل تتعداه إلى كل دول العالم. على سبيل المثال فإن الشعوب الإفريقية وعدداً كبيراً من الحكومات والقادة الأفارقة، يظهرون خلال السنوات الماضية ميلاً واضحاً نحو الاستقلال عن التبعية للغرب، ويعملون على بناء علاقات محترمة ومتكافئة مع الصين وروسيا وبقية دول العالم الصاعدة. لإعاققة هذا التوجه يجري استخدام التطرف والحركات الإرهابية لتكون سيفاً مرفوعاً على أعناق كل من يحاولون الاستقلال عن الغرب... وسياسات الكراهية، وخاصة الدينية، هي أداة مهمة في تحريض التطرف وتوسيعه.

ثالثاً: في الإطار الأوسع والأكثر إستراتيجية،

فإن محاولات النخب الغربية لتأييد هيمنتها على الكوكب تتطلب استكمال المخطط النيوليبرالي الذي عبر عنه أفضل تعبير كلاوس شغاب رئيس منتدى دافوس في كتابه «إعادة الإقلاع الكبرى - The Great Reset». تأييد السيطرة يتطلب تدمير أجهزة الدولة في كل العالم، سواء بجزئها المدني عبر إنهاء أي دور اجتماعي للدولة، أو بجزئها العسكري عبر النزاعات المسلحة وعبر خصخصة القطاع الأمني وتحويله إلى ميليشيات من المرتزقة. ولكن استكمال هذه العملية لا يمكن أن يتم دون تدمير النواة الثقافية للمجتمعات التي تحتل التقاليد والأديان موقفاً أساسياً ضمنها... وصولاً إلى تدمير مؤسسة العائلة، والذي يجري العمل عليه بعدة أساليب بينها محاولات فرض سياسات «LGBT» على دول العالم المختلفة، وذلك بغرض تدمير المجتمعات وإنهاء أي إمكانية لديها لمقاومة جمعية للسياسات الغربية.

بالمحصلة، فإن تصوير الإساءة إلى الأديان ورموزها، على أنها أمر «تقدمي» و«تحرري»، هي في الحقيقة على العكس من ذلك تماماً؛ فالمقصود منها هو تحفيز وتعميق التطرف بكل أنواعه، وخاصة منه الفاشي والإرهابي. وكذلك فإن المقصود هو ضرب الشعوب ببعضها البعض، في الغرب «عبر ضرب المهاجرين بالأصليين»، وفي بقية دول العالم عبر ضرب الطوائف والأديان والشعوب ببعضها البعض... وفوق ذلك كله، فإن هذه الإساءات لا تهدف إلى تحرير المجتمعات من «معتقدات قديمة» بل تهدف في الحقيقة إلى تدمير البنية الثقافية للمجتمعات في كل أنحاء العالم، وضمناً تدمير مؤسسة العائلة، ووصولاً إلى حالة من الفردية المطلقة حيث تتحول البشرية بأسرها إلى أفراد منعزلين غير قادرين على تكوين أي نشاط جماعي منظم ضد نخب النهب العالمية والمحلية...

إن تصوير الإساءة إلى الأديان ورموزها على أنها أمر «تقدمي» و«تحرري» والمقصود منها هو تحفيز وتعميق التطرف بكل أنواعه وخاصة منه الفاشي والإرهابي

انقلاب النيجر... هل يعمق المازق الغربي؟



تبدو الاحتمالات مفتوحة بعد الانقلاب الذي نفذته مجموعة قادة للحرس الرئاسي في النيجر، خاصة مع إعلان مجموعة من القوى الدولية والإقليمية عن مواقف متباينة، وبالرغم من أن الحركة في العاصمة نيامي شهدت عودة تدريجية يوم السبت 5 آب إلا أن الترقب سيطر على الأجواء، وتحديداً بعد ارتفاع عدد من الأصوات التي تهدد باللجوء إلى القوة لإعادة الرئيس المحتجز إلى الحكم.

■ علاء ابوضراج

الأعضاء في «إيكواس» حول ما يجري في النيجر، بل تتناقض بشكل واضح، فقد أعلنت دول مثل مالي وبوركينا فاسو أن أي تدخل عسكري ضد النيجر سيكون بمثابة إعلان حرب ضدها، ما يعني أن جيوش هذه الدول قد تتدخل بشكل مباشر لصالح الانقلابيين إذا ما تم تدخل عسكري ضد النيجر. ورفضت غينيا العقوبات المفروضة على النيجر وأعلنت عدم التزامها بها، هذا إلى جانب دول أخرى في الإقليم أعلنت رفضها اللجوء إلى القوة في حل المشكلة، وهذا ما تبنته الجزائر التي ستكون من أكبر المتضررين إذا ما اتجهت الأوضاع إلى مزيد من التوتر.

حول الدور الفرنسي والأمريكي

ظلت فرنسا حاضرة وبقوة في معظم مستعمراتها السابقة، وخلقت في هذه المستعمرات كل المقومات اللازمة لاستمرار عمليات النهب عبر تثبيت أنظمة تابعة لها، وعمل شركاتها في استخراج ثروات إفريقيا وفرض شرائها بأسعار زهيدة، هذا إلى جانب سيطرتها على جزء كبير من احتياطات هذه الدول من العملات الصعبة، اضطرت فرنسا لتقاسم نفوذها مع الولايات المتحدة التي تصاعد وزنها بشكل كبير بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. النفوذ الغربي والهيمنة على موارد إفريقيا شعوبها، وظلت ميزانيات هذه الدول تعاني عجزاً كبيراً، فتعتمد النيجر مثلاً على المساعدات الخارجية في 40% من ميزانيتها.

هذا الطرف المحجف بالنسبة لإفريقيا كان «مميزة» كبرى بالنسبة لدول مثل فرنسا والولايات المتحدة، التي استطاعت حجز موقع استعماري لها في القارة الغنية وتمتعت بنفوذ عسكري وسياسي كبير، لكن الدول في إفريقيا بدأت تبحث عن شكل مختلف من العلاقات الخارجية والتجارية، وأصبح هذا ممكناً مع تنامي الوزن الصيني الاقتصادي،

وعزم روسيا استعادة علاقاتها السياسية المتينة بدول مفتاحية في إفريقيا بعد أن عانت هذه العلاقات فتوراً وتراجعا عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع الدور الروسي بعده.

ماذا يعني الانقلاب؟

لا شك أن فرنسا تعتمد على النيجر اقتصادياً وتحديداً كونها رابع منتج عالمي لليورانيوم، وتعتمد محطات الطاقة النووية الفرنسية على 35% من إجمالي احتياجاتها من هذا الخام، والمؤكد أن فرنسا تسيطر على أهم مناجم اليورانيوم هناك، وتنفرد شركاتها بالحفر والاستخراج، ما يعني أنها تسيطر على إنتاج كبير من هذا الخام، وهي صاحبة الحق بمنح التراخيص لدول أخرى للاستثمار في هذه الحقول. من جانب آخر، تعتمد فرنسا على النيجر التي وقعت معها سابقاً اتفاقيات أمنية وعسكرية تنشر فرنسا بموجبها 1500 جندي وأعلن الانقلابيون عدم اعترافهم بهذه الاتفاقيات ما يجعل الوجود الفرنسي هناك غير شرعي بنظر الحكام الحاليين، والوضع مشابه بالنسبة للولايات المتحدة التي أسست في 2014 قاعدة للطائرات المسييرة في وسط الصحراء في مدينة أغاديز شمالي النيجر وتعد هذه القاعدة عنصر إستراتيجياً مهماً بالنسبة للقوات الأمريكية المنتشرة في القارة.

لكن جانب آخر من المسألة له أبعاد أخرى يمكن من خلالها تفسير القلق الغربي، فهذا سابع انقلاب عسكري تشهده منطقة وسط وغرب إفريقيا في أقل من ثلاثة أعوام وتشارك معظم هذه الانقلابات بأنها أطاحت بوجوه اعتمدت عليها فرنسا والولايات المتحدة في تثبيت نفوذهم هناك، وعلى إثر ذلك يخسر الغرب نفوذه الإستراتيجي في منطقة الساحل

الإفريقي وصولاً إلى دول غرب القارة، وكانت النيجر من الخيارات البديلة بالنسبة لفرنسا بعد طرد قواتها وتوتر علاقاتها في كل من مالي وبوركينا فاسو على إثر الانقلابات العسكرية التي حصلت هناك، وهو ما يجعل خسارة النيجر أكبر من مجرد قاعدة عسكرية أو مكاسب اقتصادية، بل يمكن أن تتحول إلى هزيمة إستراتيجية في منطقة حساسة وسيكون لخسارتها دور حاسم في توجيه ضربة نهائية للتواجد الغربي هناك.

ملاحظات أولية حول «إيكواس»

بعيداً عن تاريخ تأسيس المجموعة وتطورها، يمكننا القول، إنها كانت خاضعة للنفوذ الغربي بشكل واضح، فإلى جانب دورها في تنظيم التجارة والتعاون بين دول غرب إفريقيا أدت كذلك دوراً سياسياً وعسكرياً لصالح الغرب تحت شعارات مثل «حفظ السلام» وغيرها، وشملت قائمة التدخلات التي حدثت تحت مظلة إيكواس كلاً من ساحل العاج وليبيريا في 2003 وغينيا بيساو في 2012، ومالي في 2013 وغامبيا في 2017. وهذا ما يجعل من خيار اللجوء إلى القوة خياراً مطروحاً، نظراً لتاريخ المنظمة، لكن ما ينبغي أخذه بعين الاعتبار هو أن قدرة الغرب على دفع الأمور في هذا الاتجاه أصبحت أقل، ونرى أنه يتلقى الضربات في مواقع مختلفة، هذا لا يعني أنه لن يكون هناك تدخل عسكري ضد الانقلابيين في النيجر، لكن المؤشرات الحالية تؤكد حساسية الموقف بالنسبة للغرب، لكنها تؤكد في الوقت نفسه أن القوى التي يجري تحضيرها للدخول في هذه المواجهة لا تبدو قادرة على أداء المهمة، وتنسحب من الواجهة بالتدريج، ما يقلص فرص فرنسا والولايات المتحدة بإشغال حرب بالوكالة.

تستند القوى السياسية الجديدة التي تتسيد المشهد على المشاعر السلبية لدى الشعوب الإفريقية اتجاه الغرب، لا يعني ذلك أنها صاحبة مشاريع تنموية وتحريرية جدية، لكنها تعبر في هذه اللحظة عن إمكانية ظهور هذه القوى في إفريقيا وإمكانية المضي في خطوات جدية باتجاه استقلال حقيقي بعيداً عن هيمنة الدولار أو اليورو، باتجاه كسر كل أشكال التبعية التي ظلت سارية حتى بعد أن نالت هذه الدول استقلالها الشكلي، هذا بالضبط يعني نصراً إستراتيجياً لإفريقيا قادراً على تغيير مستقبلها.

جزر الخليج المتنازع عليها... هل يمكن احتواء الخلاف؟



برز الموضوع الخلاف القديم المتجدد بين إيران ودول الخليج العربي حول الجزر المتنازع عليها قرب مضيق هرمز، وهو ما نتج عنه تصعيد سياسي وعسكري عكر مؤقتاً التقارب الإيراني-الخليجي، وكان الحدث الأبرز هو الخلاف الروسي-الإيراني حول هذه المسألة ما دفع طهران إلى استدعاء السفير الروسي للاحتجاج على موقف بلاده.

■ يزن بوظو

أرسلت إيران على إثر هذا الخلاف رسائل واضحة، وأطلقت مناورات عسكرية بحرية لها في المنطقة لتأكيد حقها في السيطرة على هذه الجزر. ومن المتوقع أن يشهد هذا الملف تطورات متسارعة في الفترة القادمة، فما المشكلة خلف هذه الجزر، وما هي آفاق حلها؟

الخلفية التاريخية القريبة

تمتلك الجزر الثلاث «طنب الصغرى، وطنب الكبرى، وأبو موسى» في الخليج العربي بالقرب من مضيق هرمز أهمية جيوسياسية وإستراتيجية هامة تطمح لها كافة الدول الإقليمية المحيطة بها سواء إيران أو كل واحدة من الدول العربية المطلة عليها والقرية منها بدءاً من الإمارات أو عمان أو قطر والسعودية، حيث يمر من مضيق هرمز قرابة 40% من الإنتاج العالمي من النفط فضلاً عن بقية الأنشطة التجارية البحرية في المنطقة من وإلى الشرق الأوسط وبقية دول العالم، بالإضافة إلى الأهمية العسكرية للمنطقة.

وفي حين يدور الخلاف الرئيسي حول ملكيتها بين إيران والإمارات العربية المتحدة، تسعى الدول العربية الأخرى لضمان حقوق لها في المنطقة سواء بالعبور التجاري الحر لسفنها أو بالتنقيب في حقول الغاز المحيطة بها والتوصل إلى اتفاقات فيما بينها حول حصص كل واحدة من هذه الدول، وبطبيعة الحال يمضي النزاع استناداً إلى مصالح كل واحدة من هذه الدول لتأمين الحصص الأكبر لنفسها في المنطقة.

تعود جذور النزاع بالسيطرة السياسية على الجزر الثلاث إلى القرن الـ 18 والاستعمار البريطاني للخليج العربي، ففي 1819 وقعت معاهدة حماية بين حكام الخليج والمملكة

المتحدة شملت الجزر الثلاث المذكورة آنفاً، وفي القرن الـ 19 حاولت إيران مراراً السيطرة على هذه الجزر، وصولاً إلى إعلان بريطانيا انسحابها منها في عام 1968 مما أدى إلى سيطرة إيران على جزيرة أبو موسى، ووفقاً لوثائق تاريخية وقع حاكم الشارقة خالد القاسمي في عام 1971 مذكرة تفاهم مع إيران برعاية بريطانيا تنص على تقاسم جزيرة أبو موسى بينهما وتقاسم عوائد نفطها، لتنتشر طهران قواها العسكرية في الجزء الشمالي التابع لها، وفرضت بعد ذلك سيطرتها على جزيرتي طنب الصغرى والكبرى.

وقد كشفت شبكة بي بي سي البريطانية في العام الماضي عبر أحد وثائقيها عن وثائق «سرية» تتعلق بالجزر الثلاث، تشير إلى أن الدبلوماسي البريطاني وليام لوس اتفق سراً مع الشاه الإيراني لإعادة الجزر إلى إيران بعد انسحاب القوات البريطانية من منطقة الخليج في 1971، وأن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ونائبه الشيخ راشد آل مكتوم وافقا على تسليم الجزر لإيران قبل سيطرة إيران عليها.

وسواء أكانت المعلومات والوثائق التاريخية العلنية أو التي يكشف عنها حول الأمر صحيحة أم لا، إلا أن الواضح والثابت خلفها هو الدور البريطاني التخريبي فيها، مثلها كمثل بقية المناطق المتنازع عليها بين عدة دول حول العالم بعد فترة انسحاب الدول الاستعمارية منها، كبؤر توتر وصراع دائمة، يجري نفث النار بها عند الحاجة، وتمتلك الولايات المتحدة الآن دور الإيعاز بمثل هذه الملفات.

التطورات الأخيرة

بعد تطبيع العلاقات الإيرانية السعودية الأخير، ووضوح اتجاه عام نحو تقارب إيراني

مع بقية الدول العربية، برزت موضوعات الجزر الثلاث وحقل غاز الدرة الموجود في مياه الخليج، كنقطة خلافية جديدة خلال الشهرين الماضيين تبطئ من هذا التقارب ويجري التصعيد بها والاستفزاز حولها، كان المحرك الرئيس والدائم المذكور بها هي التحركات العسكرية الأمريكية المحيطة بها وحرب احتجاز السفن بين إيران والولايات المتحدة أو الكيان الصهيوني، ليظهر مؤخراً بشكل واضح وجود ضغط أمريكي على الإمارات بتحريك هذا الملف ودعمها به، بهدف وحيد وهو توتير العلاقات العربية الإيرانية عموماً ومحاولة المساس بالعلاقات الإيرانية السعودية خاصة.

بالضد من هذا التوجه الأمريكي، تسعى موسكو للمساعدة على حل النزاع بالطرق الدبلوماسية والسياسية، وتأمين مسار التقارب الإيراني العربي عموماً، وإبقاء علاقات جيدة لها مع كافة الأطراف دون التحيز لصالح أحد بالضد من الآخر، واستناداً إلى القوانين والأعراف الدولية.

ففي شهر حزيران الماضي تضمن البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الوزاري المشترك السادس للحوار الإستراتيجي بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وروسيا الاتحادية المنعقد في موسكو «دعمهم لكافة الجهود السلمية، بما فيها مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة ومساعدتها للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وذلك من خلال المفاوضات الثنائية أو محكمة العدل الدولية، وفقاً لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لحل هذه القضية وفقاً للشرعية الدولية».

لتعتبر إيران هذه الفقرة تدخلاً روسياً بشؤونها الداخلية وسيادتها ووحدة أراضيها وفقاً لوزير الخارجية الإيراني أمير عبد اللهيان، ولتستدعي طهران السفير الروسي لديها أليكسي ديدوف وأعربت له عن احتجاجها لما ورد في البيان حول الجزر

الثلث مطالبة موسكو بتعديل موقفها. وأكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني أن الجزر «تابعة لإيران إلى الأبد». وقام الحرس الثوري الإيراني يوم الأربعاء الماضي بتدريبات عسكرية على الجزر المتنازع عليها برسالة واضحة المعاني للإمارات.

نكسة سياسية؟

يغالي البعض بمعاني الخلاف العربي الإيراني حول الجزر وتأثيره على مسار التقارب، أو بمسألة استدعاء طهران للسفير الروسي، كما لا يمكن التقليل منهما. حتى الآن، لا تتعدى مسألة النزاع على الجزر بشكلها سوى صد ورد دبلوماسي بين إيران والإمارات المتحدة، ودخول موسكو على هذا الخط بهدف بالحد الأدنى إلى الحفاظ على الخلاف عند هذا المستوى بالضد من المصلحة الأمريكية بتسعيه، وبالحد الأعلى لحله بأي شكل كان ثنائياً أو دولياً، وهو الأمر الذي لا يناقض إيران أو يفرض عليها شيئاً بنهاية المطاف، ويمكن تفهيم موقف الأخيرة الحاسم محاولة سياسية لتأمين مصلحتها والحفاظ على وزن أكبر لها عبر السيطرة على هذه المنطقة الإستراتيجية. فيما يتعلق بالاحتجاج على موقف موسكو بالشكل الذي جرى، فأكثر ما يمكن وصفه بأنه خلاف عابر طبيعي بين إيران وروسيا، فبالنسبة لموسكو يجب احتواء هذا النمط من الخلافات في إطار المباحثات السلمية، للوصول إلى توازن مقبول يعبر عن الأوزان الفعلية للقوى الإقليمية وبعيداً عن طموحات أي منها. فالدخول في مفاوضات حول أي من المسائل العالقة في المنطقة، من شأنه أن يعيد التوازن بشكل تدريجي، ويعيد بناء الثقة بين دول المنطقة لكنه يعني في الوقت نفسه أن تكون أطراف هذه المفاوضات مستعدة للتنازل في سبيل الوصول إلى حلول سلمية، وهو ما يصعب في مصلحة استقرار المنطقة.

الدخول في

مفاوضات حول أي

من المسائل العالقة

في المنطقة من

شأنه أن يعيد التوازن

بشكل تدريجي

ويعيد بناء الثقة بين

دول المنطقة

الانقلاب الإفريقي على بقايا المستعمر: فصل النيجر



إلى بلاده وفد الاتحاد الإفريقي عندما قال له: «العبد الذي لا يتردد لا يستحق الشفقة». في هذه الأثناء، وبشكل من المهم أخذه على محمل الجد عند الحديث عن الانقلابات في القارة الإفريقية وجود البديل. يميل الكثير من المحللين اليوم إلى القول بأن الوجود المتزايد لروسيا والصين في القارة يعطي الأفارقة أملاً بالانقلاب على الغرب والتعاقد مع جهات عقلية جديدة. إذا ما تحدثنا عن الهيدروكربون كمثال، تبدي القارة الإفريقية اهتماماً بتعاون أكثر فاعلية مع روسيا. بلغ حجم التبادل التجاري لروسيا مع إفريقيا في 2022 نحو 18 مليار دولار، بينما ارتفعت هذه الأرقام في الربع الأول من عام 2023 بأكثر من الثلث. أكثر من 50% من الإمدادات الروسية للقارة الإفريقية اليوم هي منتجات كيميائية وأغذية ومعدات، ولكن هناك زيادة في المنتجات الأخرى. فإذا ما تحدثنا عن تصدير المنتجات البترولية، هناك زيادة كبيرة جداً، حيث أرسلت روسيا إمدادات نفطية بلغت 8 مليون طن في عام 2022، بينما سيصل الرقم في 2023 إلى 20 مليون طن.

يمكن- في الوقت الحالي على الأقل- فهم سياق التحركات العسكرية الإفريقية على أنها انقلاب على الوضع المزري الذي جرته التبعية للغرب من قبل الأنظمة العميلة في المنطقة. قال السفير الفرنسي السابق إلى الولايات المتحدة معلقاً على ما يحدث في القارة، السيد هارو: «فشل لأوروبا... والسبب في ذلك غياب الوحدة الأوروبية على إستراتيجية مشتركة في إفريقيا». إن موقف الغرب المتراجع في العالم عموماً وإفريقيا ضمناً، وإسهامه في النهب والدمار، وعدم قدرته على الوفاء بأي تعهد بالتعامل مع دول إفريقيا على أنها «دول ذات سيادة» وبمساواة حقيقية، يجعلنا نفهم ديناميكية الحركات التي تقوم اليوم على أنها جزء من تحرك الشعوب الإفريقية للقطيعة مع الإذلال والهيمنة الغربية، مستفيدين من الفرص التي يؤمنها العالم الجديد.

لكنه يورانيوم عالي الجودة، نصف عائدات صادرات النيجر هي من مبيعات اليورانيوم والذهب. واحدة من كل 3 مصابيح كهربائية في فرنسا تعمل باليورانيوم المسلوب من النيجر. في الوقت ذاته يعيش 42% من السكان تحت خط الفقر. لقد شاهد شعب النيجر ثروته تتسرب من بين أصابعه لعقود. وكدليل على مدى ضعف الحكومة، خسرت النيجر أكثر من 906 مليون دولار في 10 قضايا تحكيم فقط رفعتها شركات متعددة الجنسيات أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار وغرفة التجارة الدولية.

توقفت فرنسا عن استخدام الفرنك في عام 2002 عندما تحولت إلى اليورو. ولكن استمرت 14 مستعمرة فرنسية سابقة في استخدام نظام CFA «مجتمع التمويل الإفريقي» وهو نظام تعاملات بالفرنك الفرنسي فرضته فرنسا على مستعمراتها الإفريقية، الذي يمنح مزايا هائلة لفرنسا «50% من احتياطات هذه الدول يتم حفظها في وزارة الخزانة الفرنسية» وعندما يتم تخفيض قيمة العملة الفرنسية- كما في عام 1994- تقع تبعات كارثية على هذه الدول. في عام 2015 قال رئيس تشاد إدريس ديبي إن الاتحاد المالي الإفريقي «يسحب الاقتصادات الإفريقية إلى الأسفل... وأن الوقت حان لقطع الحبل الذي يمنح إفريقيا من التطور». الحديث الآن عبر منطقة الساحل ليس فقط سحب القوات الفرنسية- كما حدث في بوركينا فاسو ومالي- بل قطيعة مع القبضة الاقتصادية الفرنسية على المنطقة.

محاربة الأنظمة العميلة للغرب

«يجب أن يتوقف الاتحاد الإفريقي عن إدانة الأفارقة الذين يتررون محاربة الأنظمة العميلة للغرب»، هذا ما قاله زعيم بوركينا فاسو، الرئيس إبراهيم تراوري، وهو يرتدي قبعة حمراء تشبه زي الزعيم الاشتراكي توماس سانكارا الذي تم اغتياله. كان رد فعل تراوري قوياً على إدانة الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل، بما في ذلك أثناء زيارة قام بها مؤخراً

في الثالثة من صباح 26 تموز 2023، احتجز الحرس الرئاسي في نيامي عاصمة النيجر الرئيس محمد بازوم. أغلقت القوات بقيادة العميد «Brigadier General» عبد الرحمن تشياني حدود البلاد وأعلنت حظر التجول. قامت «المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (Ecowas)، والاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي، بإدانة الانقلاب. قالت كل من فرنسا والولايات المتحدة- التي لديها قواعد عسكرية في النيجر- إنهما تراقبان الوضع عن كثب. هدد الخلاف بين الجيش- الذي زعم أنه مؤيد لبازوم- والحرس الرئاسي بوقوع نزاع في العاصمة، لكن سرعان ما تلاشى. في 27 تموز أصدر اللواء عبده صديقو عيسى من الجيش بياناً قال فيه بأنه سيقبل الوضع «لتجنب المواجهة المميتة بين القوى المختلفة التي يمكن أن تؤدي إلى حمام دم». ظهر العميد تشياني على شاشة التلفزيون يوم 28 تموز ليعلن أنه الرئيس الجديد للمجلس الوطني لحماية الوطن (CNSP)».

الرئيس بازوم، محمدم يوسفو بالانتخابات الرئاسية 2011. قامت الولايات المتحدة في زمن يوسفو ببناء أكبر قاعدة للطائرات بدون طيار في العالم في مدينة أغاديز، وكذلك بنت القوات الخاصة الفرنسية معقلاً لها في مدينة إرليت بالنيابة عن شركة تعدين اليورانيوم الفرنسية أورانو.

إن السبب الأهم لتحرك الجيش ضد بازوم كما يبدو من المصادر المطلعة غير الغربية أنه «فاسد، وبيروقراطي لفرنسا». سئم أهل النيجر منه ومن عصابته، وهم اليوم بصدد إلقاء القبض على أعضاء النظام المخلوع الذين اختلسوا الأموال العامة، الذين لجأ الكثيرون منهم إلى السفارات الأجنبية. قضية الفساد تخيم على النيجر، وهي دولة تملك واحدة من أكثر رواسب اليورانيوم المربحة في العالم. الفساد الذي يتم الحديث عنه في النيجر لا يتعلق فقط بالرشاوى الصغيرة للمسؤولين الحكوميين، بل يتعلق بهيكل كامل تم تطويره خلال الحكم الاستعماري الفرنسي، وهذا الهيكل يمنح النيجر من بسط السيادة على مواردها الخام وعلى تنميتها.

يقع في قلب هذا الفساد ما يسمى «المشروع المشترك» شركة «Somaïr» بين النيجر وفرنسا، والذي يمتلك ويدير صناعة اليورانيوم في البلاد. اللافت للنظر أن 85% من هذه الشركة مملوكة لهيئة الطاقة الذرية الفرنسية وشركتين فرنسيتين، في حين أن 15% فقط مملوكة لحكومة النيجر. تنتج النيجر أكثر من 5% من اليورانيوم في العالم،

عده كتاب إعداد وترجمة: قاسيون

يأتي الانقلاب في النيجر في أعقاب انقلابات مماثلة في مالي (أب 2020 وأيار 2021) وبوركينا فاسو «كانون الثاني 2022 وأيلول 2022» وغينيا «أيلول 2021». قاد جميع هذه الانقلابات ضباط عسكريون غاضبون من وجود القوات الفرنسية والأمريكية، ومن الأزمة الاقتصادية الدائمة التي لحقت ببلدانهم. لقد واجهت هذه المنطقة من إفريقيا- الساحل- سلسلة من الأزمات، جفاف الأرض بسبب كارثة المناخ، وصعود التشدد الإسلامي بسبب حرب الناتو عام 2011 في ليبيا، وزيادة شبكات تهريب الأسلحة والبشر والمخدرات عبر الصحراء، والاستيلاء على الموارد الطبيعية- بما في ذلك اليورانيوم والذهب- من قبل الشركات الغربية التي لم تدفع ما يجب أن تدفعه مقابل هذه الثروات، وترسيخ القوات العسكرية الغربية من خلال بناء القواعد وتشغيل هذه الجيوش مع الإفلات من العقاب. تم الإعلان عن الضباط العشرة الذين يقودون CNSP «المجلس الوطني لحماية الوطن» بعد يومين من الانقلاب، ليتبين أنهم ينتمون إلى كامل طيف القوات المسلحة. أحد القادة البارزين هو اللواء ساليفو مودي، رئيس الأركان السابق للجيش والقائد الأعلى في «المجلس الأعلى لاستعادة الديمقراطية» الذي انقلب من قبل في شباط 2010 ضد الرئيس مامادو تانغا. حكم النيجر حتى فوز سلف

النقص في «بريكس» والتتمة في «الحزام والطريق»



مع اقتراب القمة الأكثر أهمية لبريكس في تاريخها بين 22 و24 آب في جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا، يجب علينا التطرق لبعض الأساسيات. أهم ثلاث منصات للتعاون في مجموعة بريكس هي السياسة والأمن، والتمويل والاقتصاد، والثقافة. لذلك فالقول بأنه سيتم إعلان عن عملة احتياطية جديدة مدعومة بالذهب من مجموعة بريكس في هذه القمة هي فكرة غير دقيقة. إن ما يجري كما أكدت المجموعة نفسها هو الـ R5 أي نظام مدفوعات مشترك جديد. هذا النظام لا يزال في مراحله الأولى لمناقشة عملة احتياطية جديدة، والتي قد تكون مستندة إلى الذهب أو إلى سلعة ما. من جهة أخرى، النقاش داخل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي EAEU الذي يقوده سيرجي غلازيف حول هذه المسألة، أكثر تطوراً بمراحل.

■ بيبي اسكوبار ترجمة: فاسيون

بريكس+. ثم هناك الحلقة الضعيفة بحكم التعريف، جنوب إفريقيا. محشوراً بين المطرقة والسندان، اختار منظم القمة الأكثر أهمية في تاريخ بريكس تسوية مذلة لا تليق تماماً بقوة مستقلة من الجنوب العالمي. قررت جنوب إفريقيا عدم استقبال الرئيس الروسي بوتين، واختارت بدلاً من ذلك حضور وزير الخارجية سيرجي لافروف، وصنق أعضاء بريكس الآخرون على هذا القرار. تعني التسوية أن لافروف سيمثل روسيا مادياً بينما سيشارك بوتين في العملية بشكل كلي عبر الفيديو. الترجمة لهذه الخطوة، في بريكس عقدة هشّة، والغالبية العالمية مهددة بسهولة من قبل عصابة «الحديقة» الغربية ولا يمكنه ممارسة سياسته الخارجية المستقلة بشكل حقيقي. يثير هذا القرار الذي اتخذته جنوب إفريقيا في حد ذاته أسئلة جادة حول ما إذا كانت الجيوبوليتيك بقيادة بريكس مجرد وهم. على الرغم من ذلك، من الناحية الاقتصادية، دخلت المجموعة لعبة عالمية محققة، حيث يتضح الترابط بشكل شديد بين مجموعة بريكس ومبادرة الحزام والطريق الصينية.

مشاكل لها حل في الحزام والطريق

زادت التجارة الصينية مع دول مبادرة الحزام والطريق بنسبة 9,8% في النصف الأول من 2023 مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. يتناقض هذا بشكل حاد مع الانكماش الإجمالي بنسبة 4,7% في التجارة بين الصين والغرب الجماعي: ينخفض مع الاتحاد الأوروبي بنسبة 4,9% ومع الولايات المتحدة

بنسبة 14,5%. في الوقت ذاته ارتفعت التجارة الصينية مع روسيا، إلى جانب الصادرات إلى جنوب إفريقيا وسنغافورة، بشكل كبير بنسبة 78%. كمثال، في شهر تموز، أبحرت شحنة صينية من سانت بطرسبورغ محملة بالأسمدة والمواد الكيميائية والمنتجات الورقية، وعبرت القطب الشمالي ووصلت إلى شنغهاي في بداية آب. وكما علق رئيس غرفة التجارة الصينية في روسيا زو ليك. يون، فهذه مجرد بداية ليصبح طريق شحن البضائع في القطب الشمالي روتينياً بين الصين وروسيا، وأن الأمر برمته متعلق بأمن القنوات اللوجستية المضمّنة في الشراكة الإستراتيجية بين روسيا والصين.

سيكون طريق الحرير في القطب الشمالي، من الآن فصاعداً، إستراتيجياً بشكل متزايد. يمكن للصينيين إبقاؤه مفتوحاً على الأقل من تموز إلى تشرين الأول من كل عام. وكميزة إضافية، فارتفاع درجة حرارة القطب يسمح بوصول أفضل لموارد النفط والغاز. لا عجب في أنه قد تمّ تطوير طريق الحرير في القطب الشمالي كجزء من مبادرة الحزام والطريق منذ عام 2017. يُظهر كل ما سبق تحولاً حاداً في التوجه التجاري الصيني نحو الجنوب العالمي. تبلغ التجارة مع شركاء الصين في مبادرة الحزام والطريق الآن 34,3% من إجمالي التجارة العالمية للصين من حيث القيمة، وهذا الرقم أخذ في الازدياد.

على الجبهة الروسية تتجه الأنظار إلى ممر النقل الدولي متعدد الوسائط «INSTC» الذي يبلغ طوله 7200 كيلومتراً، والذي يندرج الغرب الجماعي بتشكيله بديلاً فعلياً لقناة السويس، حيث تنخفض تكاليف الشحن بحوالي 50% ويوفّر ما يصل إلى 20 يوماً من السفر مقارنة بالسويس. من المرجح أن تتضاعف التجارة عبر السفن والسكك الحديدية والطرق التي تربط روسيا وإيران وأذربيجان والهند وآسيا الوسطى ثلاث مرات خلال السنوات السبع المقبلة. ستستثمر روسيا أكثر من 3 مليارات دولار حتى عام 2030 في «INSTC».

ترتبط زيادة التجارة بين روسيا وإيران والهند عبر «INSTC» بجسم كان يُنظر إليه

حتى وقت قريب على أنه غامض، السكك الحديدية العابرة لأفغانستان. سيظهر عبور أفغانستان كشيء مهم للغاية حدث الأسبوع الماضي، عندما وقعت باكستان وأوزبكستان وأفغانستان بروتوكولاً مشتركاً لربط الشبكات الأوزبكية والباكستانية عبر مزار شريف ولوغانر في أفغانستان. أولاً بسكك حديد UAP التي يمكن اعتبارها نجاحاً ليس فقط للحزام والطريق، بل كمشروع لمنظمة شنغهاي للتعاون حيث إنّ طشقند وإسلام آباد عضوان كاملان، وكابول عضو مراقب. لننظر إليها على أنها «ممر تجاري تشتد الحاجة إليه» تتضاعف أهميته بوصفه منصة تبادل صينية كلاسيكية من الشعب إلى الشعب.

جميع ما قلناه يوسع تجارة الصين في عدة اتجاهات، ما يحتملنا إلى تضامن مذهل متطور بين جنوبي الصين وغربي آسيا، والذي يُطلق عليه رمزياً اسم منطقة الخليج الأكبر. بينما يشحن ولي العهد السعودي مشروعه الطموح لتحديث «رؤية 2030»، فإنّ منطقة الخليج الكبرى تلقى الإشادة من قبل السعوديين باعتبارها ليست أقل من «مستقبل آسيا». تهدف بكين إلى تحويل المنطقة إلى مركز تكنولوجي عالمي، تلعب هونغ كونغ فيه دور المركز المالي العالمي المميز، وماكاو المركز الثقافي. لهذا فالمنطقة ليست بالمصادفة إحدى دعائم مبادرة الحزام والطريق، حيث من المخطط أن تتجاوز في 2035 خليج طوكيو، ومنطقة مترو نيويورك، ومنطقة خليج سان فرانسيسكو. من هنا ندرك بأن بكين والرياض التي تهدف لتصبح عضواً في شنغهاي والحزام والطريق، ستعاون مع الصين تكنولوجياً لشحن طاقتها وبناءها التحتية.

جميع العيون شاخصة إلى جنوب إفريقيا نهاية هذا الشهر من أجل معرفة كيف ستقوم بريكس بالعمل على حل القضايا الداخلية أثناء تنظيم التوسع إلى بريكس+. من سينضم إلى النادي؟ السعودية؟ الإمارات؟ كازخستان؟ الجزائر؟ إن أكبر دولتين في بريكس، روسيا والصين ستستمران بالاستثمار في القائمة الجيو اقتصادية التي تصطف عشرات الدول للانضمام إليها.

لينين: عقيدة تايلور والاستنزاف «العلمي» للكادحين

تورد «الموسوعة البريطانية» في آخر تحديث لها تحت مادة «التايلورية» نظام الإدارة العلمية» «19 تموز 2023»، أن «تسيير العامل وفق روتين شبيه بالآلة يجعل منه أكثر إنتاجية». ما لا تذكره الموسوعة هو أن «الإدارة العلمية» البرجوازية تزيد كذلك انهماك العمال واستغلالهم بإجبارهم على تعظيم «القيمة الزائدة النسبية» على الأقل. فيما يلي نصان عن التايلورية بقلم لينين نشرهما عامي 1913 و1914.

■ فلاديمير لينين
ترتيب: د. اسامة دليقان

في العدد السادس من البرافدا (13 آذار 1913) نشر لينين القطعة الصغيرة التالية بتوقيع «م.م.»

إن الرأسمالية تسبق الجميع. أعظم التطورات التكنولوجية وأسرع تقدم منجز هي وقائع تجعل أوروبا القديمة تقلد اليانكيين «الأمريكيين الشماليين». ولكن ليست المؤسسات الديمقراطية هي ما استعارته البرجوازية الأوروبية من أمريكا، ولا الليبرالية السياسية، ولا حتى النظام السياسي الجمهوري، بل ما استعارته أوروبا منها هي أحدث طرائق استغلال العمال.

الموضوع الأكثر رواجاً للنقاش في أوروبا اليوم، وكذلك في روسيا إلى حد ما، هو «نظام» المهندس الأمريكي فريدريك تايلور [1856-1915]. منذ فترة غير بعيدة، قام سيميونوف بتلاوة ورقة تتحدث عن هذا النظام في قاعة الاجتماعات بمعهد هندسة السكك الحديدية في سانت بطرسبورغ. لقد نعت تايلور نفسه نظامه هذا بلقب «العلمي»، ويجري الإقبال بحماسة على ترجمة كتابه وترويجه في أوروبا [يقصد لينين كتاب «مبادئ الإدارة العلمية» 1911].

ما هذا «النظام العلمي»؟

[الغرض من نظام تايلور] هو أن يعتصر من العامل عملاً أكثر بثلاث مرات مما سبق، خلال يوم العمل الواحد ذي الطول نفسه. حيث يتم تشغيل أقوى وأهم العمال، واستعمال ساعات خاصة لتسجيل الزمن - تقيس الثواني وأجزاء الثانية لكل عملية وحركة. ويتم تطوير أشد طرائق العمل اقتصاداً وكفاءة، وتسجيل عمل أفضل العمال على فيلم تصوير سينمائي، وما إلى ذلك.

النتيجة هي أن ساعات العمل تبقى تسعاً أو عشرًا كما في السابق، ولكن مع اعتصار أكثر بثلاث مرات وبلا رحمة لعمل العامل وكل قوته؛ حتى آخر قطرة من القوى العصبية والبدنية لهذا العبد المأجور. وماذا إذا مات في ريعان شبابه؟ لا بأس، هناك كثيرون غيره ينتظرون عند الباب!

في المجتمع الرأسمالي، يعني التقدم في العلم والتكنولوجيا التقدم في فن استنزاف الكادحين. وهاكم مثالاً من كتاب تايلور، حيث يتحدث عن عملية تحميل الحديد على عربات نقل يدوية من مكان إلى آخر لمعالجته اللاحقة، فيقارن التغييرات وفق الأرقام التالية بين النظامين - القديم والجديد «العلمي» - على التوالي: قلص النظام الجديد عدد عمال التحميل من 500 إلى 140 مع زيادة الأطنان المحملة لكل عامل من 16 إلى 59 طنًا وسطيًا، ولكن لم يزد الأجر الواسطي للعامل «بالروبل» سوى من 2,30 إلى 3,75 فقط، مع أن إنفاق



المجتمع ككل؟ ويا لها من كمية عمل مهولة تلك التي يجري تبديدها حالياً بسبب الطابع غير المنظم والفوضوي للإنتاج الرأسمالي ككل! كم من الوقت يهدر على تمرير المواد الأولية إلى المصنع عبر أيادي مئات البائعين والوسطاء «السماسة»، بينما تبقى احتياجات السوق مجهولة!

ولا يقتصر الأمر على إهدار الوقت، بل يجري هدر المنتجات الفعلية وإتلافها. وماذا عن هدر الوقت والعمل على إيصال السلع الجاهزة إلى المستهلكين عبر طائفة من الوسطاء الصغار، الذين بدورهم لا يستطيعون معرفة متطلبات زبائنهم، فلا يقومون فقط بجملة من الحركات التافهة، بل وبعمليات شراء وجولات لا داعي لها، وهلم جرا.

إن رأس المال ينظم ويرشد «يعقلن» العمل ضمن المصنع بغرض زيادة استغلال العمال وزيادة الربح. أما في الإنتاج الاجتماعي ككل، فيستمر سلطان الفوضى ويتنامى، مؤدياً إلى الأزمات عندما لا تستطيع الثروة المتركمة إيجاد من يشتريها، ويتصور ملايين العمال جوعاً لعدم قدرتهم العثور على وظيفة.

إن نظام تايلور - ودون معرفة أو رغبة ممن أطلقوه - يحضر الأمور للوقت الذي ستمسك فيه البروليتاريا بزمام كل الإنتاج الاجتماعي وتقوم بتعيين لجانها العمالية الخاصة بها من أجل التوزيع الملائم لكل العمل الاجتماعي وعقلنته. فالإنتاج واسع النطاق، والآلات الحديثة، والسكك الحديدية، والهاتف - جميعها تقدم آلاف الفرص لاختصار ثلاثة أرباع زمن العمل لدى العمال المنظمين وجعل حياتهم أفضل أربع مرات مما هي عليه اليوم. ولجان العمال هذه، ويعون من نقابات العمال، ستكون قادرة على تطبيق مبادئ التوزيع العقلاني للعمل الاجتماعي عندما يتم تحرير هذا الأخير من عبوديته لرأس المال.

إلى شحن المنتجات النهائية.

فن الاستغلال والسينما

يتمّ توظيف السينما بشكل منهجي لدراسة أفضل العمليات التشغيلية وزيادة شدتها، وتعبير آخر: «تسريع» العمال. مثلاً، تمّ تصوير العمليات التي يؤديها عامل ميكانيكي على فيلم سينمائي غير يوم عمله الكامل. وبعد دراسة حركاته، زوده خبراء الكفاءة بمقعد جلوس عال بما يكفي لكي يجنّب تبذير أي وقت في الانحناء بجسده. وتمّ تزويده بصبي يعاونه ويناوله كل جزء من الآلة بالطريقة الأكثر كفاءة. وفي غضون أيام، صار العامل ينفذ جميع النوع المطلوب من الآلة خلال ربع الزمن الذي كان يستغرقه تجميعها من قبل! يا له من مكسب ضخم في إنتاجية العمل! ولكن أجر العامل لم يزد أربعة أضعاف، بل النصف فقط في أحسن الأحوال، ولفترة وجيزة. وحالما يعتاد العمال على النظام الجديد يتم فوراً إرجاع أجورهم إلى مستواها السابق. يحصل الرأسمالي على ربح ضخم، أما العمال فيكدحون بشدة أقسى أربعة أضعاف عما قبل، ويتلفون أعصابهم وعضلاتهم أسرع أربع مرات مما قبل.

يتمّ أخذ كل عامل جديد إلى «سينما المصنع» حيث يعرض عليه كيف يجب أن يكون الأداء «النموذجي» لمهنته، ويجبر على «اللاحق» بذلك الأداء. وبعد أسبوع، يؤخذ العامل نفسه إلى السينما ثانية وتعرض عليه صور أدائه لعمله بالذات ثم مقارنتها ب«النموذج».

يتمّ إدخال كل هذه التحسينات الهائلة التي تؤدي لإلحاق الأذى بالعمال، لأنها تقود إلى قهرهم واستغلالهم بشكل أكبر. وعلاوة على ذلك، يتمّ جعل هذا التوزيع العقلاني والكفوء للعمل مقتصرًا على المصانع. ولكن ينشأ هنا سؤال طبيعي، ماذا عن توزيع العمل في

صاحب المصنع على كل طن من الحمولة «بالكوبيكات» انخفض من 14,4 إلى 6,4. وهكذا نجد أن الرأسمالي قلص نفقاته إلى النصف أو أكثر، وزاد أرباحه. حقاً إن البرجوازية متهمة وممتنة لتايلور أشد الامتنان ولا تعرف كيف ترفع إليه ما يكفي من آيات الشكر!

يحصل العمال بادئ الأمر على زيادة في الأجر ولكن مع تسريح المئات منهم، أما الباقيون فعليهم العمل بشدة أربعة أضعاف، في مهنة شاقّة تكسر الظهر. وبعد اعتصار العامل من كل قواه، يتم طرده، ولا يتمّ توظيف سوى العمال الشباب والأقوياء. إنه استنزاف الكادحين في تطابق صارم مع كل الإرشادات العلمية.

ماكينة الاستعباد

تحت عنوان «النظام التايلوري - استعباد الإنسان من قبل الآلة» نشر لينين في «بوت برافدي» في 13 آذار 1914:

لا تستطيع الرأسمالية أن تهدأ ولو للحظة، حيث يتوجب عليها البقاء في حركة دائبة. فالمزاحمة، التي تكون على أشدها أوقات الأزمة كالتالي نشدها حالياً، تستدعي اختراع عدد متزايد من الوسائل الجديدة لتخفيض تكاليف الإنتاج. ولكن هيمنة رأس المال تحول جميع هذه الوسائل إلى مزيد من استغلال العمال. يمثل نظام تايلور إحدى هذه الوسائل، ومؤخراً استعمل أنصار هذا النظام التقنيات التالية في أمريكا مصباحاً كهربائياً يربط بذراع العامل، وتلتقط صور فوتوغرافية لحركاته وتدرس... وجدوا بأن حركات معينة هي «زائدة عن الحاجة»، وأصدرت الأوامر إلى العامل لكي يجنّبها، ليعمل بشدة أكبر بلا تضيق لآلة ثانية على الراحة. ويتم تخطيط التصميم العام لمباني المصانع الجديدة بطريقة تمنع تضيق أية لحظة أثناء إيصال المواد للمصنع، ونقلها من سوق لآخر، وصولاً

لا يزال التناقض قائماً ويتعمق بين الصرامة الرأسمالية «العلمية» بتنظيم المعمل وفوضى الإنتاج وإهداره على مستوى المجتمع

السينما والدراما الصينية تواصل الصعود

تواصل السينما والدراما الصينية صعودها في الفترة الأخيرة، وبالإضافة إلى منصات البث الداخلية الخاصة بالصين، يستخدم الصينيون المنصات العالمية الشهيرة مثل يوتيوب وغيرها لنشر الأعمال الدرامية والسينمائية على النطاق العالمي.

لقد أصبح هذا النشر على مستوى مرتفع، وظهرت العديد من القنوات الخاصة بالأعمال الصينية على موقع يوتيوب، والتي توفر المسلسلات والأفلام مجاناً. وتوجد قنوات خاصة بالعالم العربي. وقنوات خاصة للبت باللغة الإنكليزية. بالإضافة إلى القنوات التي توفر ترجمة بعدد كبير من اللغات الآسيوية والأمريكتين. وحصلت هذه القنوات على نسب مشاهدة كبيرة، فهي توفر الأعمال السينمائية والدرامية مجاناً، وهذه نقطة تسجل للصينيين من جهة، وهم متقدمون على المنصات الغربية بهذه النقطة لأن المنصات الغربية تسلع أعمالها. ومن جهة أخرى، تقدم هذه الأعمال نمطاً يختلف عن الاتجاه الذي يبت الأعمال ذات الطابع الفاشي المافيو في المنصات الغربية. وبدل مشاهد المخدرات والدعارة والعصابات والزومبي والدماء والتحريض على أي شيء يمكنه تحطيم جمع الناس، نرى في الأعمال الصينية دعوة إلى اتجاه نقيض تماماً. وهكذا سيشاركون الناس في الأعمال الصينية نماذج وأمثلة بديلة: الدعوة إلى تكاتف الناس وحماية المجتمع والنضال من أجله. بل يمكن اليوم مشاهدة تاريخ الحزب الشيوعي الصيني كاملاً في سلسلة كبيرة جداً من

المسلسلات والأفلام. فالكاتب التي تؤرخ للثورة الصينية، والتي قرأها الناس في القرن الماضي، يمكنهم اليوم مشاهدتها كعمل سينمائي أو مسلسل. بل أنتجت مسلسلات كاملة لتؤرخ لتاريخ منظمات الحزب الشيوعي الصيني مثل منظمة شنغهاي ومنظمة بييين وغيرها. ومن أشهر الأعمال السينمائية الصينية في هذا المجال: 1911،



ويتحدث عن ثورة 1911. فيلمان عن تأسيس الحزب. فيلم عن تأسيس الجيش. فيلم عن تأسيس الجمهورية. وأفلام عديدة عن كل محطة من محطات تاريخ الحزب الشيوعي الصيني. وكل ذلك مدارس حزبية مجانية متاحة للناس بعدد كبير من اللغات. بالإضافة إلى كثافة هذه الأعمال، ينشر الصينيون عبر هذه المنصات الأعمال الكوميدية والدرامية والتاريخية والاجتماعية والأعمال الكرتونية. ويمكننا اعتبار السينما والدراما الصينية نموذجاً للسينما والدراما

الشرقية التي ستزيح الغرف الذي تنتجها نتفلكس وهوليوود وغيرها من المنصات التي تخدم الفاشية الإعلامية، بل لا يوجد لها وظيفة سوى خدمة الفاشية. ومن أشهر القنوات الصينية على اليوتيوب: القناة الرسمية لأفلام الصين، YOUKU Arabic، Huace Croton TV Arabic - العربية مسلسلات صينية وغيرها من القنوات. فهل سيختار الناس المرهقون أصلاً من العمل طوال اليوم، أن يشاهدوا الأعمال المتوترة الغربية، أم الأعمال الهادئة الشرقية؟

أخبار ثقافية

كانوا وكنا

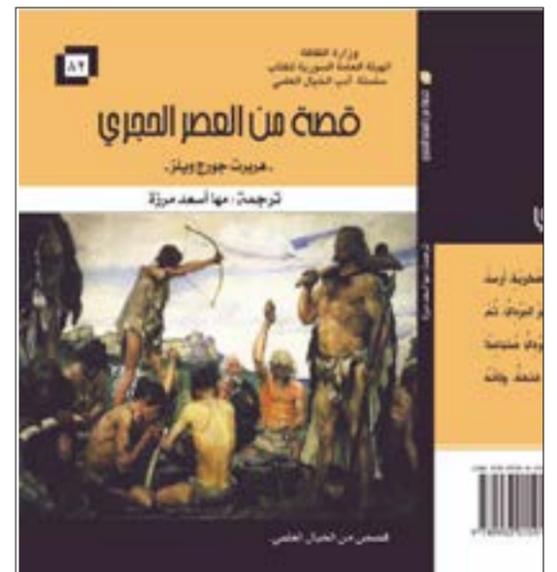


المسؤولون والمتعهد ومدير مصفاة حمص يتعاونون على نهب العمال وتسريحهم بدون تعويض. وقد أضرب عمال مصفاة حمص احتجاجاً. وفي دمشق، سلطات المباحث في الإقليم السوري تشكل مكاتب النقابات الموحدة بعد حل النقابات المنتخبة. جريدة الأخبار العدد 262 الأحد 16 آب 1959.



تقرير الحوسبة العالمية

جاء في تقرير تقييم مؤشر قوة الحوسبة العالمية «2022-2023» الصادر مؤخراً، أن قوة الحوسبة الصينية تحتل المرتبة الثانية عالمياً. فقد حافظت سوق الخوادم الصينية على نمو إيجابي بنسبة 6,9%، مما شكل ربع السوق العالمية في عام 2022. وتمثل قوة الحوسبة قوة إنتاجية جديدة في عصر الاقتصاد الرقمي. وتلعب دوراً في تعزيز التقدم العلمي والتكنولوجي، وتعزيز التحول الرقمي للصناعات ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإلى غاية نهاية عام 2022، كان أكثر من 6,5 مليون وحدة قياسية في الخدمة داخل مراكز البيانات في البلاد، بإجمالي قوة حوسبة بلغت 180 ألف تريليون عملية في الثانية.



قصة من العصر الحجري

صدر حديثاً عن الهيئة العامة السورية للكتاب. وضمن سلسلة أدب الخيال العلمي المجموعة القصصية «قصة من العصر الحجري»، تأليف: هيربرت جورج ويلز، ترجمة: مها أسعد مرزة 2023. وكتب على غلاف الكتاب: بعد غياب القمر من بين جذوع الأشجار على الحافة الصخرية، أرسل شعاعين هائلين من الضوء، وانبعث شريط من الظلام عبر البردي. ثم جاء صوت حفيف متواصل، وصوت تناثر الماء، وتحرك البردي متباعداً بعضه عن بعض أكثر فأكثر. وفي النهاية ظهرت فيه فتحة، وكأنه ينطلق من الجذور إلى الأطراف. لقد حانت النهاية.

حول التربية الاجتماعية وانخفاض الولادات والمسألة الحضارية

القول بأن المرحلة تفتقر وضع القضايا كلها على الطاولة، أي وضعها على جدول أعمال البشرية، لا تعني فقط القضايا السياسية المباشرة، أو تلك التي لها علاقة بالإنتاج والاقتصاد، أو بالعلاقة مع الطبيعة، بل أيضاً مجمل قضايا التنظيم الاجتماعي والعلاقات، والتي تتضمن بالضرورة علاقة الفردي بالعام وتنظيم الأطر الاجتماعية، ومنها قضية التربية والعائلة.

د. محمد المعموش

انخفاض عدد السكان

إن قضية انخفاض عدد السكان لطالما ارتبطت بالمجتمعات «الهرمة» الغربية، التي تعوض عن ذلك بشكل أساس بـ«استيراد» اليد العاملة عبر آلية التبادل غير المتكافئ وشطف العقول والقدرات البشرية. ولكن المفارقة اليوم أن مجتمعاً كالصين سجل للمرة الأولى منذ عقود انخفاضاً في عدد السكان بلغ 850 ألفاً ليبلغ في نهاية العام الماضي (2022) حوالي مليار و412 مليون نسمة. ويقدر الخبراء أن هذا الانخفاض سيستمر في العقود القادمة إذا ما استمر الانخفاض بهذه الوتيرة. وعلى الرغم من أن دور العامل الاقتصادي المباشر كبير في قضية نمو عدد السكان، إلا أن المسألة تفتقر توسعاً بالنقاش يطال تفاعل مجموعة من العوامل التي ترتبط كلها بتناقضات نمط الحياة الذي قدمته الليبرالية. وبالتالي فإن علاج مسألة انخفاض عدد السكان لا ينفصل عن هذه التناقضات وعن تجاوزها، أي عن تجاوز نمط الحياة الفردي نفسه وحضارته المأزومة.

قضية الأسرة والزواج

إن انخفاض عدد الولادات يرتبط بالضرورة بالقدرات الاقتصادية في مجتمع ما. ولكنها لا تنحصر في هذا العامل بل تتجاوزها لخطا مجال التصور عن العالم الذي يحمله الأفراد وعن «النشاط الفردي القائد» الذي يحكم الأفراد في حياتهم ككل. وأهدافهم واحتياجاتهم ومكان توظيف طاقتهم. وفي ظل نمط الحياة الفردي المهيمن في للعالم خلال العقود الماضية تمحور النشاط الفردي حول قضايا مرتبطة بـ«نمو الذات» و«السعادة» التي تستند إلى الاستهلاك والكمية. وكلها عوامل جعلت من قضايا العلاقات الاجتماعية أقل ثباتاً وتماسكاً وقدرة على الاستمرار، محمولة على تفرغ الرابطة البشرية من المشترك الجامع، ورفع من مستوى الانتقائية صعبة المنال، والتي يسميها بعض علماء النفس «قضايا مستحيلة المنال» المرتبطة بالنموذج المبني على طراز العلاقات «الصافية والناجحة» في الأفلام والمسلسلات والدعايات والأغاني المصورة المهيمنة. وهذا ما جعل من قضايا الارتباط والرضا عن العلاقات مسألة صعبة التحقيق، مما أضعف إمكانية تشكيل أسر وعائلات ثابتة. وهنا يتدخل العامل الاقتصادي بشكل غير مباشر، بحيث إن شكل سوق العمل في مرحلة الأزمة بالتحديد حيث تمت عولمة الأفراد وأماكن عملهم وحياتهم، ورفع مستوى عدم الاستقرار واليقين، قلل إمكانية التفكير في



وهكذا تكتمل الحلقة في ربط قضية انخفاض عدد الولادات مع أزمة النموذج القائم. بينما في الحضارة الإنسانية، أو حضارة صناعة التاريخ، تسمح لتوظيف التكنولوجيا لتحرير قسم كبيرة من القوى العاملة لصالح نشاطات إنتاجية أكثر إبداعية. وبالتالي، يقدر هذا النموذج الحضاري أن ينظم قضية الولادات حسب حاجته هو، وليس بشكل انخفاض نسري كما يحصل اليوم. وإضافة، يسمح هذا النموذج الحضاري بحل العلاقات بين الأزواج المرتبطة بقضية انخفاض عدد الولادات اليوم. أولاً، يسمح ببناء الروابط بين البشر، بدل التفرغ والتفتيت الحاصل اليوم، وبالتالي يؤمن قاعدة أكثر ثباتاً ومتانة للعلاقات بين البشر. وكذلك يعالج القضية الاقتصادية التي تقف اليوم عائقاً أمام قضية الإنجاب. والأهم، هو أن النموذج الحضاري القادم يجب أن يسمح بجمعة أكثر لقضية التربية. إن الجمعة حاصله اليوم عبر دور الحضارة، ولكن مع تكلفة اقتصادية كبيرة لا يقدر عليها الأغلبية في مستوى الرأسمالية منذ فترة طويلة، ولكنه يحصل اليوم على مستوى إعادة الإنتاج، وبالتالي هذا عامل آخر على ضرورة وجود شكل فوقي وثقافي يحرر قوى الإنتاج من علاقات الإنتاج الرأسمالية التي تعمل لصالح القلة». من هنا كان القول إن النموذج الحضاري النقيض لا يمكن أن ينطلق من فراغ، بل ينبع من تناقضات النموذج الحضاري المأزوم ويعمل على حلها، وقضية انخفاض عدد الولادات والسكان ليست إلا مثلاً تتداخل فيها العوامل المختلفة التحتية والفوقية ويظهر فيها الفردي والجماعي بشكل شفاف.

حيث تختفي البيئة الاجتماعية الحاضرة، أو في دولة كالصين، والتي قلنا إنها تواجه أزمة في قضية عدد السكان، حيث إن سياسة الولد الواحد ضيقت بشكل كبير مدى الأسرة حيث تقتصر بنية العائلة اليوم على الأب والأم، الجد والجددة، والذين غالباً ما يكونون عاملين، وبالتالي لا وقت لديهم لمهمة حضانة الأطفال الجدد. فالعائلة الصينية المدينية غالباً لا يوجد فيها لا عم ولا عمّة، ولا خال ولا خالة. إذ، إن التنبؤ الماركسي الكلاسيكي حول تحول قضية التربية إلى عملية اجتماعية حاصلة ولا شك، ولكن ضمن النموذج الحضاري الليبرالي الرأسمالي المهيمن. هذه النقطة تشكل لنا نقطة انطلاقاً للتحول في النموذج التربوي الاجتماعي ضمن عملية الانتقال الحضاري المطروحة على جدول الأعمال.

التحول الحضاري إطاراً لتفاعل العناصر

إن العوامل الفاعلة في قضية انخفاض عدد السكان عديدة، ومنها كما قلنا عوامل ثقافية واغترابية نفسية وهوياتية واقتصادية وقضية وقت وتفرغ. وبالتالي، فإن حلها ينتمي بالضرورة إلى أزمة النموذج الحضاري المهيمن المأزوم. ونحن لا نقول بأن النموذج الحضاري القادم يفترض طرفة بعدد السكان «هذه قضية مررنا عليها سابقاً في قاسيون حول علاقة الكم والنوع». فالنموذج الحضاري النقيض سيعتمد بالضرورة على التكنولوجيا الحديثة للقيام بالعمل الجسدي وحتى قسم غير قليل من العمل الذهني بسيط التعقيد. وهذا الحل لا يصلح للنموذج الحضاري الرأسمالي القائم كونه يضطر إلى القضاء على قسم من البشرية ولا يحد من الولادات فقط بل يوقفها،

قضية انخفاض عدد الولادات والسكان ليست إلا مثلاً تتداخل فيه العوامل المختلفة التحتية والفوقية ويظهر فيها الفردي والجماعي بشكل شفاف

استقرار اجتماعي في صيغة العائلة، وزاد من مصاعب هذا الخيار. وهنا تتدخل الثقافة كعمل مضاف في تفاعل مع عامل تفرغ العلاقات الاجتماعية من المشترك الجامع. فاتجاه التطرف الثقافي يتطور على قاعدة انتعاش الهويات التي تشكل ملجأ للأفراد في عالم مضطرب، فيكون التمسك بالهويات، وتحديدًا في مجتمعات يتفكك فيها التصور عن العالم، يشكل هذا التمسك الهوياتي عاملاً دفاعياً. وهذا ما يجعل من حياة «الغربة» المكانية والثقافية عاملاً آخر في تقليل وتعقيد قضية الارتباطية الاجتماعية الثابتة التي تشكل حاداً أدنى من شروط أي عائلة، إذ، وكما يظهر ليس العامل الاقتصادي، على أهميته، إلا واحداً في هذه القضية المعقدة.

قضية التربية

على الرغم من أن ما ذكر أعلاه ليس إلا عناوين عامة بحاجة للتوسع والبحث، ولكنها تشكل نقطة انطلاق وإطاراً عاماً للتفكير في قضية انخفاض عدد الولادات، على قاعدة تعطل تشكل الأسرة. ولكن هناك عوامل أخرى، قد تسمح لنا بالانتقال إلى معالجة «حلول» هذه الأزمة. وبكلمة، يمكن القول إن تراجع الحاضر الاجتماعي للشريكين العاملين، وتحديدًا البيئة المدينية المتوسعة، وتراجع العائلة الكبيرة الحاضرة للأولاد، أجبر غالبية الأزواج على الاعتماد على دور الحضارة، منها الخاص ومنها العام التابع للدولة، والتي بدأت تنتعش في بلاد الأطراف بشكل كبير. ولكن الصعوبات الاقتصادية المتصاعدة في سنوات الأزمة الأخيرة تمنع الاعتماد على هذا الخيار. وهذا العامل له وزن كبير في دول «المنافي»،